

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٦٠

الجمعة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أجوموغويا (نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركن
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيدة كولاكوفيتش
	تركيا السيد قرمان
	الصين السيد لي باودونغ
	غابون السيد إيسوزي - نغوندت
	فرنسا السيد آرو
	لبنان السيدة زيادة
	المكسيك السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليل غرانت
	النمسا السيد ماير - هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسن
	اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا

لدى الأمم المتحدة (S/2010/731)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية:

التوقعات والتحديات في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم

المتحدة (S/2010/371)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، ألمانيا، باكستان، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، كندا، كينيا، مصر، المغرب، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة

أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن

أرحب بمشاركة وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، وهي معالي السيدة مايي نكوونا - ماشاباني، وهي غير موجودة معنا هنا بعد لكنها ستضم إلينا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة سارة كليف، الممثلة الخاصة ومديرة تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بشأن الصراع والأمن، والتنمية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة كليف إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في

قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/371، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

ويشير المجلس إلى أهمية إقامة السلام وصونه من خلال الحوار الجامع والمصالحة وإعادة الإدماج.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد على أهمية دور المرأة في منع النزاعات وتسويتها، وفي بناء السلام، ويكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة، وزيادة تمثيلها وإشراكها على نحو كامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية وجميع ما يتصل بها من عمليات صنع القرار المتعلقة بتسوية النزاعات وبناء السلام، على نحو يتماشى والقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

”ويقر مجلس الأمن بأهمية وجود استراتيجية شاملة تتضمن تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاع المسلح، ويشجع على وضع تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، على نحو يكفل قيام سلام مستدام. ويؤكد المجلس مجدداً على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الشأن.

”ويشير مجلس الأمن إلى بياناته الرئاسية السابقة بشأن مختلف العوامل والأسباب المؤدية إلى إشعال فتيل النزاعات في أفريقيا أو تفاقمها أو إطالة أمدها، ولا سيما العوامل والأسباب التي ركز عليها المجلس وقام بمناقشتها. ويلاحظ المجلس أيضاً أن تنفيذ برامج فعالة، وخصوصاً في سياق أفريقيا، في مجال إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المدنيين، وضمان المساءلة، وإحراز تقدم ملموس على صعيد التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر، وتوفير الدعم للانتخابات، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وممارسة

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويشير المجلس إلى المادتين ٣٣ و ٣٤ من الميثاق، ويؤكد من جديد التزامه بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة النزاعات أو الحالات التي من المرجح أن يؤدي استمرارها إلى تعريض صون السلام والأمن الدوليين للخطر.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن منع نشوب النزاعات لا يزال مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتبعاً لذلك، لا بد من أن تُصمَّم الإجراءات التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة في إطار منع نشوب النزاعات على نحو يدعم ويكمل الدور الذي تؤديه الحكومات الوطنية في منع نشوب النزاعات، وفقاً لمقتضى الحال.

”ويشير مجلس الأمن، تمشياً مع وظائفه المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، إلى أنه يسعى إلى مواصلة العمل خلال جميع مراحل دورة النزاع، وإلى استكشاف سبل الحيلولة دون تفاقم الخلافات بحيث تتحول إلى نزاع مسلح أو تعود إلى حالة النزاع المسلح، ويشير المجلس إلى أنه وفقاً للمادتين ٩٩ و ٣٥ من الميثاق يمكن للأمين العام أو أي دولة عضو توجيه اهتمام المجلس إلى أي مسألة من المرجح أن تهدد صون السلام والأمن الدوليين.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والانتشار الوقائي، والوساطة، واتخاذ تدابير عملية لتزع السلاح وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، تشكل جميعها عناصر مترابطة ومتكاملة من استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاع.

توفرها قدرات الوساطة، مثل مجلس الحكماء وفريق الحكماء، والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه الخاصون، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لضمان الاتساق بين جهودهم وتلاحمها وفعاليتها الجماعية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الإشراف المستمر للقدرات المحتملة والقائمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات الوطنية، في جهود الدبلوماسية الوقائية بما فيها الوساطة، ويرحب بتعزيز النهج الإقليمية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

”ويكرر مجلس الأمن كذلك دعمه لعمل لجنة بناء السلام، ويقرّ بالحاجة إلى الارتقاء بمستوى التنسيق مع اللجنة. ويقرّ المجلس كذلك بالحاجة إلى مزيد من الاتساق بين جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، فيما يتعلق بالاستخدام الأكثر فعالية لأدوات الدبلوماسية الوقائية الموضوعة تحت تصرفها. ويقرّ المجلس بأهمية دور مكاتب الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع النزاعات والتصدي للتهديدات العابرة للحدود. ويقرّ المجلس أيضا بالقيمة التي يواصل الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها إضافتها إلى عملية دمج الممارسات الدبلوماسية الوقائية في بنية إدارة النزاع لدى المنظمة. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى دور المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية في المسائل المتعلقة بمنع النزاع وحله. ويؤكد المجلس على ضرورة مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، مشاركة

مراقبة فعالة على الأسلحة الصغيرة، أضحت جميعها عناصر هامة لمنع نشوب النزاعات.

”ويسلم مجلس الأمن أيضا بتزايد احتياجات عمليات حفظ السلام من الموارد المادية والبشرية والمالية خلال العقد الماضي. ويقرّ، تبعا لذلك، بالفوائد المحتملة ومكاسب الكفاءة التي يمكن تحقيقها من خلال اتباع نهج متكامل في جهود الدبلوماسية الوقائية، على غرار النهج المتبع في طرائق حفظ السلام وبناء السلام الذي يشدد على العلاقة بين الأنشطة في مجالات الحقوق السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

”ويشجع مجلس الأمن على تعزيز التسوية السلمية للمنازعات المحلية عن طريق الترتيبات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد مرة أخرى دعمه للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، لا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويسلم المجلس بضرورة توثيق وزيادة فعالية التعاون التنفيذي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في أفريقيا، بهدف بناء القدرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية كالوساطة، وجمع المعلومات وتحليلها، والإنذار المبكر، والوقاية، وصنع السلام، ويقرّ مجلس الأمن، في هذا السياق، بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، على غرار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ويشدد على المساهمة القيمة التي

للمجلس. وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بنائبة الأمين العام وبالسيدة سارة كليف، الممثلة الخاصة ومديرة تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بشأن الصراع والأمن والتنمية.

يهدف موضوع مناقشة اليوم إلى الاستفادة من العمل الواسع النطاق الجاري حاليا على مستوى الأمم المتحدة لتعزيز السلام وصونه في عالم دائم التغير. وهو شاهد على إدراك بلدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يشكلها زيادة نطاق وتعقيد عمليات حفظ السلام الحالية وتكلفتها وضرورة المحافظة على الزخم المكتسب على مدار العقود القليلة الماضية في ميدان إدارة الصراعات باستخدام الدبلوماسية الوقائية. ومما يثلج صدورنا الدعم الذي تلقيناه لهذه المبادرة من زملائنا الأعضاء في المجلس ومن غيرهم.

إننا نعيش في عالم يمثل فيه الصراع العنيف سمة شائعة للغاية للحياة اليومية للكثير جدا من الأفارقة. والأطر الدستورية الهشة ومحدودية الموارد الطبيعية والتفاوتات الاقتصادية يمكن أن تؤدي مجتمعة إلى جعل الدولة عرضة للصراع.

وهذه النتيجة تكاليفها مرتفعة من حيث كلنا المعاناة البشرية والخسارة الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، فإن الإنجازات الاجتماعية - الاقتصادية التي تحققت من خلال الجهود الإنمائية كثيرا ما تتبدد أيضا. وإذا أضفنا إلى ذلك ثمن الحروب وعمليات حفظ السلام، فإن الأرقام الناتجة ستكون مذهلة.

إن المجلس، باتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بالإجماع، أعرب عن ضرورة اعتماد استراتيجية لمنع الصراعات تعالج الأسباب الجذرية للصراع المسلح. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جوانب الدبلوماسية الوقائية عنصرا في العديد من برامج بناء السلام. ومن الأمثلة على ذلك المساعدة في مجال الوساطة التي قدمتها إدارة الشؤون

كاملة، بما يكفل المحافظة على الزخم وعلى توقعات وضع إطار ذي مغزى للدبلوماسية الوقائية.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تعزيز الجهود المبذولة لتأمين دعم مالي يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب، كي يتسنى استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة، على النحو الأمثل في جميع مراحل النزاع، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم، في غضون اثني عشر شهرا من تاريخ اعتماد هذا البيان، تقريرا يتضمن توصيات بشأن أفضل السبل لاستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية على النحو الأمثل في منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والجهات الفاعلة الأخرى“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت

الرمز S/PRST/2010/14.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل نيجيريا.

أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن مدى سعادتي وتشرفي بترؤس هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن البند المدرج في جدول الأعمال لهذا الصباح، ”صون السلام والأمن الدوليين: الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا“. وأعتقد أن هذه لحظة ميمونة لمعاودة النظر في مفهوم الدبلوماسية الوقائية وفي ممارستها.

وأود أيضا أن أشيد بشكل خاص بأعضاء المجلس وبجميع المشاركين وأن أعرب عن تقدير حكومة بلدي لهم لما أبدوه من تعاون وما قدموه من دعم لنيجيريا أثناء رئاستنا

عليها. ومثلما ورد في البيان الرئاسي S/PRST/2009/3، من المهم للخبرات التي تمتلكها هيئات مثل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن يجري استغلالها ودعمها من الأمم المتحدة.

وإدارة الشؤون السياسية مهياً جيداً لقيادة هذه المبادرة، ومن شأنها أن تستفيد من تعزيز قدراتها من خلال التزام المجلس بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة واستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية. وللمجلس الأمن القدرة على أن يكون نقطة الارتكاز في عملية توليد الإرادة السياسية، وكفالة التمويل المسبق، وبناء القدرات على الأرض، وتعزيز استعمال المجموعة الكاملة من الأدوات الدبلوماسية. وعليه، تعتقد نيجيريا أن الأوان قد حان الآن لكي تستعمل الأمم المتحدة مواردها لإحلال السلام في جميع الأوقات. ولقد التزمت هذه الهيئة، من خلال اتخاذها بالإجماع القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، بنهج وقائي لإدارة الصراع، كتكملة لأنشطة حفظ السلام التي باتت أكثر استعمالاً اليوم. وعلينا أن نجعل بياناتنا الآن حقيقة عن طريق قيام المجلس، بكل ثقله، بدعم مبادرة الدبلوماسية الوقائية الواردة في البيان الرئاسي لهذا اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

اسمحوا لي مجدداً أن أنوه وأرحب بوجود نائبة الأمين العام، معالي السيدة آشا - روز ميغورو، وأعطيها الكلمة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): إن الدبلوماسية الوقائية فن قديم، بيد أنها تواجه تحديات جديدة ومتطورة. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة تقييم كيفية استعمال مواردها وقدراتنا المحدودة كي يكون للعمل الوقائي أبلغ الأثر. لذلك، أشكر رئاسة مجلس الأمن النيجيرية على

السياسية في خضم الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات في كينيا في عام ٢٠٠٨. فضلاً عن ذلك، فقد نفذت الأمم المتحدة أو دعمت تدخلات سياسية بقيادة إقليمية لترع فتيل أزمات دستورية في مدغشقر والنيجر وغينيا خلال العام الماضي وحده. والواقع أن نيجيريا نفسها استفادت من جهود الدبلوماسية الوقائية التي بذلها الأمين العام كوفي عنان، عندما أجرى وساطة بين بلدي والكاميرون بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بشأن النزاع على شبه جزيرة بكاسي.

ومع ذلك، إن الأزمات الإنسانية القائمة في أماكن من قبيل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تدل على ما وصفه الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٨ عن منع نشوب الصراعات (S/2008/18) بالفجوة بين الكلام والواقع.

وفي حين أن هذه التطورات جديدة بالذكر، فلقد آن الأوان لإجراء تقييم. في نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدّرت إدارة عمليات حفظ السلام بأن مواردها السنوية ينبغي أن ترتفع من ٧,٨٧ بليون دولار إلى ٨,٤ بليون دولار. وهذا الارتفاع يسبب ضغطاً إضافياً على الدول المساهمة إبان هذه الأوقات الصعبة بالفعل. ونحن نرى أن ما يمكن أن تجنيه البشرية يجعل من قضية الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية قضية اضطرارية.

إن مجموعة عناصر الدبلوماسية الوقائية لا تعمل في عزلة، وبديهي أن وسيلة تطبيقها محددة المضمون بدرجة عالية. والاستراتيجيات بطبيعتها توقعية، وهي تعتمد على أن يكون الإنذار المبكر فعالاً. ويجب بالتالي بذل جهود لترسيخ الثقة مع أطراف محلية ووطنية وإقليمية، في وقت يسبق بكثير بلوغ الأزمة نقطة الفصل.

وفي حين قد يواجه التعاون عراقيل، من قبيل حساسيات السيادة، إلا أنها ليست عراقيل يتعذر التغلب

الأحيان، أكثر من ٢٠ عملية للسلام، وتصدت للمزيد من التزاعات التي لم تصل إلى ذلك المستوى.

لقد عمدنا إلى تحسين قدرتنا على الاستجابة في المقر؛ ولدينا مكاتب إقليمية للدبلوماسية وصنع السلام على الأرض؛ ونتعاون بشكل أكثر فعالية ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات إقليمية ودون إقليمية.

وبدعم من الدول الأعضاء، نواصل إضفاء صفة الاحتراف على قدرتنا للتوسط، التي تعتبر مورداً متزايد الأهمية ضمن منظومة الأمم المتحدة ولدى شركائنا. ونحاول أيضاً وضع أدوات جديدة، بما في ذلك ولايات لإجراء تحقيقات ترمي إلى المساعدة على نزع فتيل التوترات في قضايا قضائية ذات آثار سياسية.

ونساعد السلطات الوطنية لبناء قدرتها على حل النزاع، إضافة إلى برامج تنمية بإمكانها أن تساعد على مواجهة بعض الأسباب الهيكلية للصراع. ومعظم بعثات مجلس الأمن تشمل اليوم دوراً هاماً للوساطة، يؤديه رئيس البعثة، اعترافاً بأن الحاجة إلى الدبلوماسية تظل قائمة طوال فترة الصراع.

إن جميع ما تقدم ذكره يبشر بالخير لدبلوماسيةنا الوقائية في أفريقيا. ونرى أن هناك حاجة إلى التركيز، بصفة خاصة، على أربع جهات.

أولاً، يجب أن نواصل تعزيز شراكاتنا. فعمليات السلام الناجحة تقتضي إسهامات من مجموعة أطراف، على كلا الصعيدين الإقليمي والدولي. ومكتبنا لغرب أفريقيا الذي يتخذ من داكار مقراً له يقيم علاقات عمل مبتكرة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمواجهة الأزمات السياسية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وهو نموذج يمكن تطبيقه بشكل مفيد في أماكن أخرى. وثمة تطورات أخرى يجدر ذكرها تشمل الاستعمال

مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة، وأود أن أرحب ترحيباً خاصاً بمعمالي وزير خارجية نيجيريا. أشكركم السيد الوزير على تخصيص الوقت لتكونوا معنا هذا الصباح في هذه المناقشة الهامة.

ويسعدني أن أتكلم إليكم اليوم بالنيابة عن الأمين العام بان كي - مون.

إن أول من أطلق عبارة "الدبلوماسية الوقائية" هو الأمين العام الأسبق، داغ همرشولد. ومنذ أيامه، ساعدت المساعي الحميدة للأمم العامين المتعاقبين على الحل السلمي لحروب بين الدول، وصراعات أهلية، ومنازعات انتخابية، ونزاعات حدودية، ومسائل الحكم الذاتي والاستقلال، ومجموعة من المشاكل الأخرى.

في المشهد الجغرافي - السياسي المتميّع اليوم، لدينا تحديات جديدة يتعين التصدي لها. فعلى الدبلوماسية الوقائية أن تتطور لمواجهة الحروب الأهلية المتزايدة التعقيد، ولا سيما في أفريقيا، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والتهديدات الأخرى عبر الحدود الوطنية.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا بروز أطر سياسية أشد قوة لصالح منع الصراع، وهي موضع ترحيب كبير، ولا سيما في أفريقيا، وتتصف بقدرة متنامية على الاستجابة العملية. وثمة مجموعة واسعة من الأطراف تمارس الدبلوماسية الوقائية اليوم، وهي تستخدم العديد من الأدوات أكثر من أي وقت مضى. وهذا الأمر يمكن من النظر في استراتيجيات متعددة الأوجه للوقاية لم تكن متوفرة من قبل.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، سعينا إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية كي تكون قادرة على الاضطلاع الفعال بدورها في هذا المجال. وفي السنة الماضية وحدها، دعمت الأمم المتحدة، وبشراكة مع آخرين في أغلب

الحرب في القارة. إن الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية ماسة على أساس أخلاقي وسياسي ومالي.

لقد حسنا من قدرتنا على اكتشاف إشارات إنذار منع وقوع الأزمات، ولدينا تحت تصرفنا طائفة متنامية من الأدوات والصكوك للتصدي لها. ولا بد لنا الآن من أن نركز اهتمامنا على بناء قدراتنا من أجل الدبلوماسية الوقائية الدولية، بحيث عندما ندعى للقيام بعمل يكون بوسعنا أن نستجيب بصورة موثوقة وفورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام السيدة ميغرو، على بيانها.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة سارة كليف، الممثلة الخاصة ومديرة تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بشأن النزاع والأمن والتنمية، أعطي الكلمة الآن للسيدة كليف.

السيدة كليف (تكلمت بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أكون هنا. وأشكر الرئاسة النيجيرية على دعوتنا للمشاركة في هذه الجلسة.

وكما يعرف العديد من أعضاء المجلس فإن تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بشأن النزاع والأمن والتنمية. قد طور تعاوننا وثيقاً جداً مع الأمم المتحدة. وقد استفدنا من أوراق وإسهامات الخبراء التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي، وغير ذلك من الصناديق والبرامج، ومن الفوائد المتأتية من التبادل الذي تم في الشهر الماضي مع الجمعية العامة بشأن بعض الاستنتاجات الأولية للتقرير.

ويسعدني أيضاً سعادة أن موضوع هذه المناقشة هو الوقاية، إذ أن هذا من المرجح أن يكون إحدى الرسائل

المتزايد لأفرقة الاتصال الدولية وغيرها من الهياكل. وعمليات الانخراط مؤخراً في غينيا والنيجر وجزر القمر وكينيا تدل على أنه بوسعنا، من خلال الشراكات، أن نتوصل إلى مزيج من التأثير والتزاهة وتحقيق القدرة.

ثانياً، علينا أن نكون مستعدين للإقناع. فالعمل الوقائي الفعال يعتمد بشكل حاسم على أطراف الصراع. وكلما فهمنا بصورة أفضل الدوافع والحسابات والحوافز لاستعمال العنف، كلما استطعنا أن نوجه ردنا بصورة أفضل. ويجب أن نكون مستعدين لاستعمال كل ما هو متوفر لدينا من أجل إقناع الأطراف الرئيسية التي ليس من مصلحتها قبول المساعدة الدبلوماسية تفادي الصراع. ويمكن للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية التي هي أقرب إلى الأحداث على الأرض، والتي قد تتوفر لديها تأثير فريد، أن تكون حليفة رئيسية.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في الوقاية. فالأزمة الاقتصادية العالمية وضعت ضغوطاً جديدة على الموارد، وثمة اتجاه عام صوب القيام بالمزيد بثمن أقل. وعندما تنجح التهجج والاستجابات الدبلوماسية تكون مجدية جداً من حيث التكلفة.

رابعاً، يجب أن نعمل أكثر لدعم وتشجيع دور المرأة في الوقاية. فالمرأة في أفريقيا وفي أماكن أخرى أظهرت، مراراً وتكراراً، التزاماً قوياً بالعمل على تحقيق السلام المستدام. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يؤكد من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام. ومع ذلك، لا تزال النساء ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المراحل الرسمية لمنع الصراعات. وبوسعنا أن نفعل أفضل من ذلك ولا بد لنا أن نفعل أفضل من ذلك.

ووفقاً للدراسات التي أجريت مؤخراً، فإن ١٥ عاماً من المساعدة الإنمائية لأفريقيا محتها بصورة فعلية تكلفة

لهذه الأسباب جميعها، فإن الوقاية - حتى في الحالات التي تم فيها التوصل إلى تسوية استهلاكية ناجحة بعد انتهاء الصراع - تمثل تحديا كبيرا جدا.

إن البحث الجديد الذي قمنا به من أجل تقرير التنمية العالمية يشير إلى أن العنصر المشترك في تلك المخاطر للعنف المتكرر يرجع إلى ضعف المؤسسات الوطنية، سواء أكان ذلك في المجالات السياسية أو الأمنية أو الإنمائية.

ثانيا، هناك تحدٍ لمنع تصعيد العنف في البلدان التي لم تشهد صراعات مدنية على نطاق واسع سابقا. ويقدم مجتمع المانحين الدوليين حاليا قدرا من المساعدة للبلدان التي تسعى إلى منع العنف أقل بكثير مما نقدمه بصورة جماعية للبلدان التي شهدت حربا أهلية بالفعل.

إذا ما ألقينا نظرة على غرب أفريقيا، على سبيل المثال، فإننا خصصنا مبالغ كبيرة من الأموال - مرة أخرى، بصورة جماعية كمانحين - قدمت إلى ليبيريا أو سيراليون أو كوت ديفوار. ولكن عندما نأتي إلى ترتيبات المرحلة الانتقالية التي ساعد فيها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة للتيسير في غينيا أو النيجر، نجد أموالا أقل بكثير متاحة لمساعدة تلك الحكومات وتلك المجتمعات التي تسعى إلى ترسيخ محاولاتها لمنع تصاعد الصراع.

ونصف تلك الانتقالات بأنها "انتقالات وقائية". وفي أحد اجتماعاتنا التشاورية الأخيرة، شددت الرئيسة جونسون - سرليف، عضو المجلس الاستشاري لتقرير التنمية العالمية، على ذلك بقولها، "أنكم تقدمون لنا كل شيء بعد أن نمر بحرب أهلية، ولكنكم لا تقدمون شيئا عندما نسعى إلى منع نشوب حرب أهلية". لذلك سيكون ذلك التناقض من بين إحدى المسائل التي نشدد عليها.

الرئيسية لتقرير التنمية الدولية. فالوقاية إحدى رسائلنا الرئيسية لسببين محددين.

أولا، إن البلدان التي نعتبرها بلدانا خارجة من صراع تشهد حالة متجددة من عدم الأمن أكثر من ذي قبل، حيث أصبح الخط الفاصل الذي ربما كان لدينا بين فكرة ما بعد انتهاء الصراع وفكرة حالات الوقاية أقل وضوحا بكثير مما كنا نظن في السابق. ذلك يتراوح من تجدد الحروب الأهلية - وفي نهاية هذا العقد أكثر من ٩٠ في المائة من الحروب الأهلية الجديدة حدثت في بلدان مرت بالفعل بحروب أهلية من خلال القتال بعد اتفاقات سياسية. وحتى أواخر التسعينات، على سبيل المثال، فإن التسويات السلمية بالكاد أدت مهمتها التي كنا نتوقعها منها، ومن هنا، فقد حالت دون وقوع القتال بعد التسوية. وأقل من ٥ في المائة من الوفيات العالمية التي حدثت في ساحات المعارك في تلك الفترة كانت في بلدان لديها اتفاقات سلام.

منذ نهاية التسعينات فصاعدا، أخذت الصورة تتغير تغيرا كبيرا. والآن تُلت الوفيات العالمية التي تحدثت في ساحة المعركة تقع في بلدان لديها تسويات سياسية أو تسويات سلمية، بما في ذلك بعض من البلدان التي أشار إليها معالي الوزير، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

إذن، يوجد مستويات عالية للجريمة والعنف تحدث بعد التسويات التي تتم بعد انتهاء الصراع. على سبيل المثال، هناك حالة في بلدان أمريكا الوسطى، حيث حققت غواتيمالا والسلفادور تسويات سلمية ناجحة جدا ولكنها تواجه الآن معدلات جريمة وعنف تلحق من الوفيات أكثر مما حدث خلال حروبا أهلية. وهذه المسألة تبعث على القلق الشديد في أمريكا اللاتينية. وبطبيعة الحال أن هذه المناقشة تركز على أفريقيا، غير أنني أعتقد أننا نشهد نفس الاتجاهات بدأت تحدث في مناطق أخرى.

المؤسسات المالية الدولية؟ أعتقد أن السؤال هو أن نسأل أنفسنا هنا، ما إذا كان هناك الكثير مما بوسعنا فعله في سعينا لتوفير تلك الأنواع من الأنشطة الإنمائية الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على استقرار البلدان التي تدخل مرحلة انتقالية وقائية هشة.

أعتقد أن هناك أيضا تساؤلات عما إذا كان توجد إمكانية لربط المجالات الفنية الأكثر تخصصا في الوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي إزاء قضايا من قبيل إدارة الموارد الطبيعية أو اقتسام الثروة والتي يمكن أن تعتبر قضايا هامة في مثل هذه الحالة.

وأخيرا - وعلى غرار الوزير ونائبة الأمين العام - أود أيضا أن أشدد على أن المبلغ ليس قاصرا على فرادى الدول بطبيعة الحال. لقد أجرينا العديد من البحوث الجديدة بشأن الكيفية التي يتمركز فيها العنف على طول المناطق المتاخمة للحدود غير الآمنة والسرعة التي تتحرك بها حركات العنف في مناطق مثل وسط أفريقيا والساحل. إنه أمر بالغ الصعوبة أن تتخذ أي دولة بمفردها، وإن حُظيت بالدعم الدولي، التدابير الكفيلة بحل مثل تلك المشاكل حلا حقيقيا ناجحا على المدى البعيد. ثمة مسألة أخرى أمامنا هنا بينما نضع اللمسات الأخيرة للعملية، وهي ما إذا كان علينا التفكير في زيادة المنع الهيكلي على الصعيد المتعدد البلدان والصعيد الإقليمي، بما في ذلك دعم المبادرات، من قبيل برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، بهدف جلب الاستقرار وأدوات التنمية إلى المناطق الأكثر هشاشة.

أنهي بياني هنا وأشكركم كثيرا، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لي للإسهام في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كليف على الإحاطة الإعلامية الضافية التي قدمتها.

وكنت أظن أنني سأحتتم كلمتي بإثارة بعض النقاط العملية أو المسائل التي لا تزال ملتصقة في أذهاننا جدا ونحن نمضي إلى الثلث الأخير من هذه العملية التي نقوم بها.

أولا، إن السؤال الذي طُرح يتعلق بما إذا ينبغي لنا أن نقدم مزيدا من الدعم للوساطة. بالتأكيد - كما ذكرت نائبة الأمين العام والوزير - فإن تكلفة الحرب الأهلية التي تندلع فعلا، كما نعرف، هي تكلفة هائلة؛ إذ أنها تبلغ عشرات البلايين من الدولارات في المتوسط. وفي المعدل فإنه يستغرق البلدان ١٤ عاما للتعافي من الحروب الأهلية لتعود إلى المرحلة السابقة. بينما جهود الوساطة تكلف مئات الآلاف من الدولارات، أي تكلفتها أقل بكثير جدا.

أما السؤال الثاني، فهو ما إذا كان ينبغي لنا أن ننظر إلى فترات أطول من التيسير بعد إبرام اتفاقات السلام. وأثير ذلك السؤال في مشاوراتنا. إنه ليس في صلب مجال البنك الدولي أن يدعم، ولكنه أثير في نقطة عامة بشأن الهيكل الدولي، مفادها أن الوسطاء يتركون عقب توقيع اتفاقات السلام مباشرة. وفي الحقيقة، فإن البلدان التي تواجه مخاطر لا يمكن التنبؤ بها لفترات أطول بعد ذلك، وعادة بتيسير دولي أقل بكثير. وأعتقد أنه بناء على ذلك فإن هيكل بناء السلام والجهود التي تبذل تحت رعاية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام هامة أيضا.

أما السؤال الثالث، فهو ما إذا كان ينبغي لنا أن ننظر في تقديم المزيد من الدعم المالي للحكومات التي تعمل صوب انتقالات سلمية ووقائية. وهذا هو بالضبط حال البلدان التي تمر حاليا في تلك الحالة كغينيا أو النيجر، على سبيل المثال.

رابعاً، هل هناك فرصة لشراكة جديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والمؤسسات الإنمائية أو الاقتصادية من قبيل

وفي هذا السياق، وكما هو معلوم على نطاق واسع، لا يمكن أن نبالغ من أهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات، وبخاصة في أفريقيا. وكمثال على ذلك، أود أن أشير إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونظام الإنذار المبكر التابع لها الذي يعتمد على شبكة من عدة جهات فاعلة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، لجمع وتحليل البيانات بشأن النزاعات المحتملة والإنذار المبكر بشأنها. ومن الأدوات الهامة الأخرى، مجلس الحكماء الذي ينخرط في جهود هامة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وعلاوة على ذلك، تسترشد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإطار استراتيجي لمنع نشوب النزاعات في سعيها لتلافي تطور المنازعات إلى صراعات وفي الوقت نفسه دراسة أسباب الصراع.

إن تلك الإنجازات المؤسسية انعكست على الأرض في شكل نتائج. وكما ذكر سابقا، كان ذلك ما حدث في النيجر حيث أدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورا محوريا في منع تحول أزمة سياسية طاحنة في عام ٢٠٠٩ إلى أعمال عنف. وذلك أيضا ما حدث في غينيا وبلدان أخرى. أود كذلك أن أشير إلى الجهود التي بذلتها المنظمات الثلاث مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والدور الهام الذي تؤديه في غينيا - بيساو. وتمثل أنشطة منع نشوب النزاعات وآليات الإنذار المبكر عنصرا هاما أيضا في العمل الذي تقوم به حاليا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

على الصعيد الإقليمي، جعل الاتحاد الأفريقي من منع نشوب النزاعات حجر الزاوية في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ويعمل فريق حكمائه لا في مجال الدبلوماسية الوقائية فحسب، بما في ذلك عن طريق بعثات تقصي الحقائق في المناطق المؤهلة للنزاعات، ولكن أيضا في فحص بعض

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم عن خمس دقائق، لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. أرجو من الوفود التي أعدت بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المطبوعة وتدلي بنص وجيز عند التكلم في القاعة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن اليوم. إن حضوركم هنا شاهد على التزام نيجيريا بصون السلم والأمن الدوليين.

أشكر نائبة الأمين العام، آشا - روز ميغورو، على حضورها وعلى ملاحظاتها القيّمة. كما أشعر بالامتنان لسارة كليف على بيانها الشيق للغاية. وأقدر بشكل خاص النقاط التي أثارها لتوها بشأن الصلات بين توطيد السلام والتنمية وأفضل سبيل لدعم الجهود المبذولة في ذلك المجال.

لقد أقرّ المجلس في أكثر من مناسبة بالأهمية التي تتميز بها مسألة منع نشوب النزاعات، وبخاصة في أفريقيا. إن مناقشة اليوم تتمحور حول الاستخدام الأمثل لأدوات الوقاية تمكننا من النظر في إيجاد وسائل ملموسة وحلاقة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

تقع المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، فيما تقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات على كاهل الدول الأعضاء. وتتطلب صياغة منع نشوب النزاعات بكل أبعادها وبشكل فعال وضع استراتيجيات لا تصادر المهمة الأساسية للدول في منع نشوب النزاعات ولا تعيق عمل مجلس الأمن. كما يتطلب تحقيق مثل هذا التوازن حوارا مستمرا وبالعالمية بين المجلس وأصحاب المصلحة الرئيسيين في أي صراعات محتملة.

لشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وإرساء سيادة القانون. كما أنه يعني أيضا دعم الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى التصدي لتغيير الحكومات في القارة بطريقة غير دستورية.

يتطلب تعزيز أنشطة مجلس الأمن في مجال منع نشوب النزاعات قدرة هائلة لدى الأمانة العامة للتعرف على المنازعات وتقييمها وتقديم الإنذار المبكر بشأنها. ينبغي للأمين العام أن يستخدم إلى أقصى مدى المادة ٩٩ من الميثاق والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). كما أن زيادة اللجوء إلى بعثات تقصي الحقائق وتدابير بناء الثقة في المراحل الأولية للنزاعات يمكن أن تمهد لتسويتها على نحو سلمي. وفي نفس الوقت، فإن توخي الحذر وبعده النظر ضروريان ومفيدان حقا لتفادي إقحام مجلس الأمن قبل دراسته للأمر.

من العوامل الأخرى المهمة منع العودة إلى النزاعات. إن بناء السلام، بما في ذلك العنصر الاجتماعي - الاقتصادي، والمساءلة تكتسيان أهمية خاصة لتعزيز الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع. ينبغي تعزيز لجنة بناء السلام بوصفها خطوة مؤسسية هامة في ذلك الاتجاه. كما أن لجان تقصي الحقيقة والمصالحة وآليات العدالة الانتقالية تؤدي دورا هاما. علاوة على ذلك، توفر المحكمة الجنائية الدولية عاملا هاما للردع.

في الختام، أود أن أشدد على التزام البرازيل الثابت نحو جهود مجلس الأمن الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتكرارها. وكالعهد دائما، يمكن لمجلس الأمن أن يعول على دعم وفدي.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة وتروّسها. كما أشكر نائبة الأمين العام،

الأسباب الجذرية للنزاع من قبيل الأزمات الانتخابية والإفلات من العقاب. لقد تحقق تقدم ملموس في تشغيل النظام القاري للإنذار المبكر.

تظهر قصص النجاح هذه أن تعزيز دعم الأمم المتحدة للقدرة الوقائية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر مُبرّر تماما. إن وحدة دعم الوساطة قد أسهمت بشكل كبير في عمل فريق حكماء الاتحاد الأفريقي. وينبغي بذل مزيد من الجهود المماثلة.

هناك أيضا حاجة إلى تحسين الاتصال بين الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، سررنا للمشاورات التي جرت مؤخرا بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ومن العوامل الهامة الأخرى التي يجدر أخذها في الحسبان في استراتيجيات وأدوات منع نشوب النزاعات الدراسة الفاحصة للأسباب الجذرية للنزاعات وهي عادة ما تكون متعددة الجوانب. من المهم أيضا بذل الجهود لإدارة المنازعات ومنع تدهورها لتصبح صراعات. ومع ذلك، فإن مثل تلك الجهود لا تكفي إن لم تعالج بفعالية الدوافع الدفينة لمختلف الأطراف.

يمثل التنسيق والاتساق أيضا عنصرين أساسيين لنجاح استراتيجيات منع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى النداء الموجه في الوثيقة الختامية في لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تنسيق أنشطتها، في إطار الولاية التي أسندها الميثاق لها، بحيث تتخذ نهجا متكاملًا نحو منع نشوب النزاعات.

على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تعمل سويا للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، يعني ذلك مضاعفة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل

الأقصى من أدوات وقدرات الدبلوماسية الوقائية. وقد أظهر الاتحاد الأفريقي التزامه بتعزيز ودعم النظام الدستوري والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون من أجل السلام والتنمية المستدامين. ويعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز جهوده في مجال الوساطة وصنع السلام من خلال آليات مثل أفرقة الحكماء والشخصيات البارزة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أدى الرؤساء السابقون مكابا بويويا، وأوباسانجو، وشيسانو ومبيكي أدورا هامة في جهود تسوية الصراعات في عدد من البلدان.

كما أن التعاون المتزايد بين الاتحاد الأفريقي ووسطاء الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين يمثل اتجاهًا إيجابيًا. ومن المهم التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق السلطات الوطنية والأطراف الوطنية الفاعلة. وعليه، فإن هدف المبادرات الإقليمية ومبادرات الشركاء الدوليين ينبغي أن يكون دعم الجهود الوطنية بطريقة منسقة جيدًا.

إننا نرى أن هناك ثلاثة تحديات رئيسية يجب التصدي لها لكي تتم الاستفادة إلى الحد الأقصى من أدوات منع نشوب الصراع.

أولاً، الحاجة إلى استجابة وإجراءات وقائية قوية وفي الوقت المناسب. وفي عدد من الحالات، صدرت إشارات إنذار إلى الانفجار الوشيك للصراعات العنيفة في الوقت المناسب ولكن في أغلب الأحيان لم يواكبها اتخاذ الإجراءات الفورية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك الحساسيات السياسية، أو المصالح الخاصة، أو عدم توفر القدرات الكافية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية أو الإقليمية.

ثانياً، على الرغم من الموافقة العالمية على أن منع نشوب الصراع يستلزم تكلفة أقل إلى حد كبير، هناك

آشاً - روز ميغرو، والممثلة الخاصة سارة كليف على بيانتهما.

ثمة إجماع على أن منع نشوب النزاعات أفضل وأقل تكلفة من السعي لتسويتها بعد وقوعها. إن حفظ السلام والتعامل مع عواقب نشوب النزاعات، خاصة حين تتحول إلى حرب أو فظائع جماعية، أصعب وأعلى تكلفة بكثير. وعليه، فإن وفد بلدي على اقتناع بأن الاستفادة إلى الحد الأقصى من أدوات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الإنذار المبكر والوساطة وحفظ السلام تحقق فوائد كبيرة. وبدون سلام واستقرار دائمين لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن منع نشوب الصراع يشكل عنصراً أساسياً في بناء السلام.

وتوجد اليوم حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستفادة من أدوات الدبلوماسية الوقائية للحيلولة دون الانتكاس أو العودة المتكررة إلى الصراعات. وقد وضع الاتحاد الأفريقي ومنظّماته دون الإقليمية آليات وهياكل لمنع نشوب الصراعات والوساطة فيها وتسويتها. وقدمت تلك الآليات في الوقت المناسب بعض الإسهامات المفيدة، ويمكنها أن تواصل تحقيق المزيد. إن تشغيل نظام الاتحاد الأفريقي القاري للإنذار المبكر وربطه بالنظم دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سوف يوفر الرصد والتحليل الشاملين. وسيحقق ذلك تيسير اتخاذ القرارات بشأن الإجراءات الأمثل على صعيد الوقاية والاستجابة سواء في إطار الجهود القارية أو دون الإقليمية.

ونظراً للتعزيز المتواصل للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فقد تعاظمت آفاق الاستفادة إلى الحد

اتفاقات وقف إطلاق النار، تبين أن من الصعب التخلص من الدائرة المفرغة الناجمة عن الفقر والتجدد المتكرر للصراعات.

ومن أجل التصدي لهذا التحدي، من الأساسي تنفيذ نهج متكامل يشمل الأمن والتنمية. كما يجب أن نعزز الجهود لبناء الدول على أساس جدول أعمال إنمائي شامل، يتضمن تخفيف حدة الفقر، وإيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب. ويجب أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة فعالة في الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الإنمائية، لا سيما في أفريقيا، التي نناقشها حاليا.

إن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراع وصون السلام والأمن في أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم. وقد احتفلت بلدان أفريقية عديدة مؤخرا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. ونحن على ثقة تامة بأن القادة الوطنيين الأفارقة سيواصلون سعيهم الحثيث لتعزيز الانتخابات الديمقراطية وإصلاح القطاع الأمني والحكم الرشيد وسيادة القانون.

وفي الأعوام الأخيرة، وبموازاة الجهود الوطنية، أدى الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية دورا استباقيا متناميا في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات. فعلى سبيل المثال، اتخذ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موقفا واضحا عبرا عنه بصدور بيان أكد فيه أنهما لن يتساحما مع تغيير الحكومات بصورة غير دستورية وأنهما يتوقعان من الحكومات القبول بالقواعد والمعايير الدولية للحكم الرشيد وسيادة القانون. وقد شهدت جهود الدبلوماسية الوقائية للاتحاد الأفريقي تغييرا نوعيا هاما عندما تحول المبدأ التنفيذي للاتحاد من عدم التدخل إلى عدم اللامبالاة. وقد نتج عن ذلك النهج القائم على المبادئ نتائج إيجابية في العديد من البلدان الأفريقية.

تردد ينطوي على مفارقة في توفير الموارد الكافية ويمكن التنبؤ بها لهذا المنع. وبدلا من ذلك، هناك استعداد أكبر لتخصيص موارد أكبر لحفظ السلام. وقد حان الوقت لوضع المزيد من الاستثمارات في منع نشوب الصراع وبناء السلام.

ثالثا، هناك حاجة متزايدة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع والعوامل المحركة له لكفالة دوام السلام والاستقرار والتنمية. وتتضمن الأسباب والعوامل المحركة للصراع انتشار الأسلحة الصغيرة، وسوء الإدارة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهميش، والمعدلات العالية للبطالة، وشح الموارد، وفي بعض الحالات سوء إدارة الموارد الوفيرة.

وتتيح هذه المناقشة فرصة أخرى للتركيز على الاستفادة إلى الحد الأقصى من أدوات منع نشوب الصراع، ولا سيما في أفريقيا. إن الآفاق مشرقة والتحديات قابلة للتغلب عليها. فلنعمل على مواصلة هذا الزخم من خلال تحديد الأولويات وتقديم الدعم والاستثمار على نحو فعال في منع نشوب الصراعات وتسويتها.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الوزير، وأن أشكر نيجيريا على مبادرتكم لعقد المناقشة المفتوحة اليوم. وأعرب عن امتناني لئابة الأمين العام، السيدة ميغورو، وللسيدة سارة كليف على إحاطتيهما الإعلاميتين. إنني أرحب بصفة خاصة بالأولوية التي يوليها البنك الدولي لمسألة العلاقة بين الأمن والتنمية، وأرحب بشكل خاص بالحوار الشامل إلى حد كبير الذي يديره البنك الدولي مع الجهات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة في مرحلة الإعداد لتقرير التنمية العالمية.

وفي العديد من أجزاء أفريقيا، فإن منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، بغية عدم الانتكاس إلى الصراعات، لا تسير على خط طولي، بل غالبا ما تسير تلك العملية في دوائر متداخلة. وحتى حينما تم التوصل إلى

الصغيرة والاتجار بالمخدرات، يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور هام في تيسير التعاون فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة ومنع نشوب الصراعات وفي جهود الوساطة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونعتقد أن وجود مكتب مماثل في منطقة وسط أفريقيا سيكون مفيداً بالقدر نفسه في تعزيز الأمن الإقليمي ومنع نشوب الصراعات، في ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن نضع في الاعتبار الآثار المتعلقة بالموارد لكننا نعتقد أيضاً أنه يمكن تعويض التكاليف إلى حد كبير من الوفورات في عمليات حفظ السلام في المنطقة. ولا يزال الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام معلقاً منذ أوائل العام. ويتعين على المجلس إقراره بصورة رسمية دون مزيد من التأخير.

وهناك ميزة أخرى تتمتع بها الأمم المتحدة هي السلطة المشروعة والقدرة على حشد جميع أصحاب المصلحة في الوقت المناسب. ولا ينبغي للقوة التنظيمية الحياضية هذه أن تكون مفيدة في الحالات الطارئة والأزمات فحسب بل أيضاً في بناء الثقة فيما بين الأطراف المعنية بتهدئة التوترات. وفي وجود هذه الجهود، حتى لو نشب صراع، ستكون الأطراف قادرة على قبول استمرار الحوار والمشاركة فيه، الأمر الذي يمكن في ظل ظروف مختلفة أن يفسر - أو يساء تفسيره - بأنه تدخل. إن المشاركة والمشاركة في الأجل الطويل مسألتان هامتان، لأن حل الصراعات يتطلب العناية الفائقة بالثقة وبنائها من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية.

ما هو الدور المحدد لمجلس الأمن؟ إنه توفير الدعم الفعال. وينبغي للمجلس أن يشجع ويدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وعند الاقتضاء، أن يقوم باتخاذ قرار أو يصدر بياناً لدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ويحث الأطراف المعنية على

كما أن اليابان ترحب بالتقدم الثابت في تطوير هيكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، بما في ذلك ما يتعلق بنظام الإنذار المبكر. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي النظام الذي أنشئ لتعزيز الحكم الرشيد.

ما هو دور المجتمع الدولي للأمم المتحدة؟ إنه تشجيع ودعم أنشطة المساعي الحميدة بقيادة أفريقية من خلال الأمم المتحدة، والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي، على وجه الخصوص، تعزيز الدعم لجهود بناء قدرات لاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

إن جهود المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الأمين العام قد أثبتت فعاليتها في أغلب الأحيان لأنه يستطيع القيام بها بسرعة ومرونة بمبادرة منه وفي إطار سلطته بموجب الميثاق. ولكفالة أن يتحقق الأثر الأقصى من الفعالية للمبعوثين والوسطاء ذوي الخبرة الذين سيتصرفون بالنيابة عن الأمين العام، الذي لا يمكن أن يكون موجوداً في كل مكان في كل مرة. يتعين على الأمم المتحدة أن توسع احتياطي أولئك المبعوثين والوسطاء. ففوة الأمم المتحدة وميزتها تكمنان في وجودها الواسع في الميدان - في عمليات حفظ السلام، والمكاتب المتكاملة لبناء السلام والمكاتب السياسية الإقليمية. ويمكن للأمين العام وممثليه الاستفادة الكاملة من هذه المكاتب الميدانية في استشعار أي مؤشرات تحذيرية في مرحلة مبكرة والقيام بمبادرات سياسية لمنع تفاقم التوترات والأزمات والصراع. فعلى سبيل المثال، أنشئ هذا الشهر، في أديس أبابا، مكتب الأمم المتحدة الموحد للاتحاد الأفريقي. ويجدونا الأمل في أن يساعد هذا المكتب في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي غرب أفريقيا، حيث تتشاطر بلدان المنطقة التحديات التي تشكلها المسائل الأمنية الشاملة مثل الأسلحة

للبائنين اللذين أدلت بهما كل من نائبة الأمين العام ميغريو والسيدة كليف، الممثلة الخاصة لمدير تقرير البنك الدولي عن الصراع والأمن والتنمية في العالم.

إن التكاليف البشرية والخسائر المادية التي يسببها الصراع المسلح، على المستوى الداخلي والدولي كليهما، تلزماننا بتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستعمل جميع الوسائل المتاحة له لمنع ويلات العنف أو الحد منها. إن محاولة منع الآثار المدمرة للصراعات المسلحة، لا سيما بالنسبة للسكان المدنيين، ضرورة إنسانية وسياسية واقتصادية. وربما لسوء الحظ، ظلت المنظمة تقليدياً تعتمد بصورة أساسية دوراً يتسم برد الفعل في حالات الأزمات بعد أن تندلع. ونحن نرى أنه من الأولوية العليا. يمكن وضع استراتيجيات من شأنها أن تساعد في تعزيز قدرات الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها في منع نشوب الصراعات من خلال الحوار والتشاور وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، لتعزيز تيسير الاستجابات في الوقت المناسب للخلافات والأزمات الناشئة.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على الأهمية الحيوية لتنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي هو واحد من أكبر التطورات في إدراج منع نشوب الصراعات في عمل مجلس الأمن، لا سيما في إطار الأزمات المختلفة وحالات الصراع في أفريقيا.

ويرى وفدي أنه من الأهمية بمكان تحسين تركيز وفعالية المنظمة ومجلس الأمن على منع نشوب الصراعات أولاً بتعزيز المزيد من الشراكات الفعالة فيما بين الجهات الفاعلة المختلفة، لا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية؛ ثانياً، بتحسين المعلومات والإنذار المبكر وآليات الدبلوماسية الوقائية،

تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وعندما يعرب المجلس عن موقفه بشأن أزمة في الوقت المناسب، فهو يمارس ضغطاً على الأطراف المعنية ويؤثر في المجتمع الدولي.

والسؤال الرئيسي الذي يطرح على المجلس هو إلى أي مدى ينبغي له أن يكون مبكراً في العمل على دعم الدبلوماسية الوقائية التي يقوم بها الأمين العام. ونظراً لأهمية استعراض انتباه المجلس إلى مؤشرات الإنذار المبكر، أقترح أن نطلب من الأمين العام أن يقدم لأعضاء المجلس إحاطة إعلامية سياسية وأمنية على نحو منتظم - على سبيل المثال، كل ثلاثة أشهر - تركز على المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها تفجر الصراع أو العودة إلى الصراع. وقد تكون أيضاً مفيدة في تنظيم اجتماع تفاعلي غير رسمي مع البلدان المعنية قبل نشوب الصراع.

ومن بين الأدوات الأخرى المتوفرة، يحاول المجلس منع تجدد الصراعات عندما يقوم بنشر قوات لحفظ السلام وإرسال بعثات سياسية. ويمكن أيضاً أن يكون فرض الجزاءات على الذين يعملون على إعاقة الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات أداة فعالة لمنع نشوب الصراعات وحلها. وسيكون من المفيد أيضاً وضع آلية لمنع الاستخدام غير المشروع للموارد الوطنية، مثل عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

وفي الختام، أود أن أشكر نيجيريا على صياغة البيان الرئاسي. وفي المستقبل، يتعين على المجلس أن يركز إلى حد كبير على التدابير الوقائية والاستباقية على نحو ما يقوم به بشأن تدابير المتعلقة بردود الفعل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيادة الوزير، ووفدكم على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن موضوع يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ونحن بالمثل ممتنون

وبشأن تعزيز سيادة القانون وتوطيدها في صون السلم والأمن الدوليين. وهنا، كان هدفنا يتمثل في السعي إلى تعزيز قدرة المجلس على تأدية دور رئيسي في الترويج لغرض كبير للمنظمة - ألا وهو التسوية السلمية للنزاعات - تمثيلاً مع مبادئ العدالة والقانون الدولي.

ويؤكد وفدي من جديد على أن مجلس الأمن يواجه تحديين هما حث الدول على تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، وتوفير كل الدعم اللازم لتعزيز وتيسير الوساطات الجارية، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الأمين العام لدى الاضطلاع بدوره كوسيط، وعرض مساعيه الحميدة على أطراف الصراع، فضلاً عن ممثليه الخاصين ومبعوثيه الخاصين. والمهم كذلك الاستفادة من المهام الاستشارية التي توفرها محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات.

والوقاية تؤدي أيضاً دوراً هاماً في مرحلة ما بعد الصراع. وهنا، نشجع المجلس على العمل مع لجنة بناء السلام في تعزيز منع الصراع واستراتيجيات بناء السلام، وعلى تحسين الاتساق والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام من جانب، والتنمية من جانب آخر بغية كفالة الاستجابات في الوقت المناسب وتفاذي عودة الصراع.

أخيراً، وبنفس القدر من الأهمية، يرى وفدي أن السلام والعدالة مكوّنان لا ينفصلان عن أي جهد لحل أي صراع مسلح. لذلك، فإن تفضيل الواحد منهما على الآخر لا يؤدي إلا إلى إعاقة عمل المؤسسات التي أنشئت لكفالة تحقيق تلك الأهداف. ونعتبر أيضاً أن مكافحة الإفلات من العقاب لا غنى عنها في أغلب الأحيان لتفاذي التوترات وعودة أعمال العنف والمواجهات. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم أو مصالحة وطنية حقيقية ما لم يجر

خاصة بتعزيز استعمال الأدوات لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية على النحو الوارد في الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك جهود الوساطة الإقليمية والدولية؛ وثالثاً، بتعزيز التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية للصراع، والتدابير التي تشمل تعزيز التنمية ونزع السلاح وتعزيز سيادة القانون.

ونؤيد إنشاء شراكات استراتيجية بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وتعزيز القدرات المحلية لمنع نشوب الصراعات وحلها. ويتعين لتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات المشار إليها في أفريقيا في إطار الأمم المتحدة أن تعضد بالمزيد من التعاون التقني في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها، وحفظ السلام وبناء السلام، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز سيادة القانون ووضع الآليات الضرورية للإنذار المبكر بربط الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية للتشجيع على تبادل المعلومات الموضوعية في الوقت المناسب عن الأزمات المحتملة والحالات المتوقعة قبل حالات الطوارئ وأثنائها.

وخير ما يصور العمل الوقائي الذي نحتاجه في المنظمة هو ما يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية في الجهود التي يبذلها للوصول إلى المجتمع الدولي ووضع آليات الإنذار المبكر لمنع التدهور الذي لا يمكن عكسه في الحالات الدولية الحساسة بصورة خاصة وفي القارة الأفريقية بشكل خاص.

ونقر بأن العنصر الأساسي في منع نشوب الصراعات هو تعزيز الالتزام بالقانون الدولي واحترامه والمنافع والفرص التي يتيحها الفصل الرابع من الميثاق. وعلى هذا الأساس، قامت المكسيك، أثناء رئاستها للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وفي حزيران/يونيه هذا العام، بعقد مناقشات مواضيعية بشأن الوساطة وحل النزاعات بالوسائل السلمية،

أولاً، يجب أن نعزز مفهوم الوقاية، وأن نولي الاهتمام على سبيل الأولوية للوقاية المبكرة. ودلت التجربة مراراً على أن الإجراءات العلاجية لا تسفر سوى عن نتائج محدودة مقارنة بالوقاية. وإذا تعذر علينا اتخاذ إجراءات عقلانية ومشروعة في المراحل الأولى من أزمة ما والسعي إلى تسوية النزاعات سلمياً عن طريق الوساطة وأساليب أخرى، فعلينا من ثم أن نصرف عدة أضعاف الوقت والطاقة لمعالجة الوضع حالما تندلع الأزمة.

وفي السنوات الأخيرة، توسعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توسعاً كبيراً، واتسعت الفجوة بين العرض والطلب. وإذا استطعنا أن نقوم بعمل جيد لمنع الصراع، لتمكننا ليس من إنقاذ الموارد وزيادة فعالية حفظ السلام فحسب، وإنما أيضاً إنقاذ أرواح الناس من ويلات الحرب. لذلك، يجب أن نعزز مفهوم الوقاية وأن نضعه موضع التنفيذ.

ثانياً، علينا أن نعتمد استراتيجيات شاملة في ضوء الظروف المحلية. ويجب على مجلس الأمن أن يدرس الأسباب الجذرية للنزاعات والصراعات المختلفة الطابع والشكل. ويجب أن يتوصل إلى أحكام موضوعية ودقيقة تتعلق بالنزاعات، وأن يقدم الاقتراحات والإجراءات المناسبة. وهنا، يجب أن يعزز المجلس تنسيقه مع كيانات أخرى للأمم المتحدة، وأن يعمل لحل الأزمات عن طريق المساعي الحميدة والوساطة والوسائل الأخرى.

وبالنسبة إلى البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ينبغي الاستمرار في التركيز على إيلاء الأولوية لمنع عودة الصراع. فإدارة الأزمة وحدها لا تكفي لمنع الصراع: يجب أن يكون هناك التزام أيضاً بمساعدة البلدان المعنية على تطوير اقتصاداتها، وإخراج أنفسها من دائرة الفقر، وتحقيق التنمية

تقديم المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم إلى العدالة، بصرف النظر عن وضعهم أو مركزهم أو رتبته.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر إلى نيجيريا على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب كذلك بوجود وزير خارجية نيجيريا، أجوموغويا، لترؤس الجلسة المعقودة اليوم. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى نائبة الأمين العام ميغورو، وإلى السيدة كليف ممثلة البنك الدولي، على بيانهما.

إن التسوية السلمية للنزاعات مبدأ أساسي للأمم المتحدة ومسؤولية رئيسية لمجلس الأمن. والدبلوماسية الوقائية وسيلة هامة لتسوية النزاعات. وميثاق الأمم المتحدة يوفر التوجيه الفلسفي وأساس العمل في الجهود الدبلوماسية لمنع الأزمات والصراعات. فلعدة سنوات، ما فتئت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء منخرطة في الدبلوماسية الوقائية في محافل عديدة، وهي تسهم إسهامات كبيرة في التخفيف من حدة التوترات، وحل المسائل في البؤر الساخنة، واستعادة السلم والاستقرار الإقليميين.

وفي عالمنا اليوم، تمر طبيعة الصراعات والنزاعات بتغيير عميق. فالصراعات التقليدية بين الدول أخذت تتحول إلى مزيج من الصراعات بين الدول وداخلها. ولقد شهدت بعض المناطق في أفريقيا صراعات متكررة؛ ولا تزال هذه الصراعات تمثل تهديداً للسلم والاستقرار في أفريقيا، وعائقاً أمام تنمية القارة.

وهذه الحالة الجديدة تشكل تحديات جديدة وتقتضي أن نتطور مع الزمن، ونكتف مدخلاتنا وننشط الدبلوماسية الوقائية، بغية الإسهام على نحو أكبر في السلم والأمن الدوليين.

مثمرة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل في المستقبل دعم الأمين العام في تأدية دوره الفعال.

وما فتئت الصين تقول إن النزاعات ينبغي تسويتها سلمياً، عن طريق الحوار والمفاوضات. ونحن نؤيد دوراً أكبر للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى في الدبلوماسية الوقائية.

وأشكر نيجيريا على إعدادها البيان الرئاسي لهذا اليوم. لقد دعمت الصين تأييد المجلس لذلك البيان بغية التدليل للمجتمع الدولي على الإرادة السياسية للمجلس في دعمه للدبلوماسية الوقائية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم المناقشة المواضيعية اليوم بشأن منع الصراعات في أفريقيا. كما نعلم، أن أفريقيا اليوم تستضيف نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقرابة ٧٥ في المائة من أصحاب القبعات الزرق المنتشرين أي: ٦٤٥ ٧٣ من أصل ٦٤٥ ١٠٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، فإن منع نشوب الصراعات يمثل تحدياً رئيسياً. ويتميز أيضاً بمزايا حاسمة على إدارة الصراعات التقليدية لأنه يمكن من تحاشي وقوع إصابات بشرية لا تشمل الأطراف المتحاربة فحسب، ولكن فوق ذلك كله، تشمل المدنيين وتشريد السكان والتدمير الاقتصادي الذي كثيراً ما يصاحب الصراعات. وعلاوة على ذلك، وفي سياق الميزانية التقشفية التي نشهدها جميعاً فإن تكلفة نشر عمليات حفظ سلام وبناء سلام أصبح من الصعب بصورة متزايدة تدبرها.

إن منع الصراعات يبدأ بالمعلومات. وللحصول عليها من المهم لمجلس الأمن أن يكون بوسعه الاستماع إلى إحاطات إعلامية منتظمة، وإذا اقتضت الضرورة، الاستماع

المستدامة، والقضاء على الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية للصراع.

ثالثاً، يجب أن نحترم آراء الأطراف المعنية، وأن نقيم تقييماً كاملاً الميزات النسبية التي توفرها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومفتاح نجاح المساعي الحميدة والوساطة والأساليب الأخرى للدبلوماسية الوقائية يكمن في الإرادة السياسية الكافية في ما بين الأطراف المعنية. ويجب أن تعزز الأمم المتحدة الاتصال مع الأطراف المعنية، وتكفل تعاونها وترسي أساساً صلباً للدبلوماسية الوقائية.

وتتصف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بميزات فريدة في منع نشوب الصراعات وتسويتها. ففي السنوات الأخيرة، شارك الاتحاد الأفريقي ومنظمات أفريقية دون إقليمية في بذل جهود حثيثة للتوسط من أجل التصدي للمسائل الساخنة في أفريقيا، وأسفرت ذلك عن نتائج إيجابية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ شراكات استراتيجية أو أن يعمقها مع الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن يحفز بالكامل الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى في مجال الدبلوماسية الوقائية. وينبغي أن يشجعها على تأدية دورها الطليعي، وأن يهيئ البيئة والظروف الملائمة لها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس أن يوفر لها المزيد من المساعدة، وينبغي إعانتها على بناء القدرة.

رابعاً، يجب علينا أن نعزز التنسيق ونقيم التعاون. وينبغي لمنع الصراعات وحلها أن يعقبا نهجاً متعدد الأوجه ذا أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. وينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز تبادل الآراء والتعاون بينها، وأن يكمل أحدها ميزات الآخر الأمر الذي يؤدي إلى التعاون بينها.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئ الأمين العام وممثلوه يعملون بنشاط لحل الصراعات الإقليمية، وأحرزوا نتائج

غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تذكى وطييس الأزمات في أفريقيا وتجعلها أكثر خطورة. ونظام جزاءات الأمم المتحدة الذي يمكن أن يشمل الحظر على توريد الأسلحة ربما يؤدي أيضا إلى تقليص عدد الأسلحة، فترع السلاح والتسريح وبرامج إعادة الإدماج كلها تمكن من تقليص عدد المتحاربين والأسلحة وتعتبر أداة جوهرية في مكافحة الاتجار الذي يبذر بذور الصراع وذلك باستهداف قريب الأسلحة.

إن الخطط الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني تهدف إلى إنشاء نظام أمني فعال ومشروع في أعين السكان تمسك بزماته السلطات المدنية. فقد قاد أو دعم الاتحاد الأوروبي، بموجب سياسته الأمنية الخارجية، ثلاث عمليات مدنية على الأقل مكرسة لإصلاح القطاع الأمني في أفريقيا في السنوات الأخيرة، وذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، قام الاتحاد الأوروبي ببناء على مبادرة من فرنسا، بتقديم الدعم الفعال لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال صون السلم والأمن.

أما فيما يتعلق بمكافحة نهب الموارد الطبيعية، لأغراض الصراع، فقد أيدت فرنسا أيضا، بما في ذلك في الجمعية العامة ومجلس الأمن، إنشاء عملية كيمبرلي، التي أنشأت آلية لإصدار شهادات منشأ الماس ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لضمان استغلال هذه الثروة بحيث تسهم في تطوير البلدان المعنية ولا تسخر لإذكاء نيران الحروب الجارية عن طريق تخصيصها لمنفعة الجماعات المسلحة، كما نشهد اليوم، وبالتحديد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمساعدة الإنمائية تسهم أيضا بطريقة تكميلية في تثبيت استقرار الدول.

إلى إحاطات إعلامية من الأمانة العامة بشأن المناطق المشهة ليتمكن من تسخير جميع الأدوات المتاحة لديه وبطريقة منسقة لمنع تفاقم أي حالة متوترة، أي أدوات من قبيل الوساطة والمساعي الحميدة، والإدانة وحتى فرض الجزاءات. تلك الأدوات أثبتت فعاليتها في تفادي اندلاع صراعات. ومن هنا، فإن الوساطة بشأن النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون على شبه جزيرة بكاسي، بعد تحكيم محكمة العدل الدولية، واتفاق غرين تري، يجري تنفيذها حاليا تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جينيت. في هذا الصدد، ينبغي تعزيز الدور التنسيقي للمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي يمكن أن يطلب إليها مجلس الأمن تناول بعض الحالات.

علاوة على ذلك، فقد ذكر المتكلمون السابقون أن الملكية الأفريقية لمنع الصراعات وتحديات السلام والأمن في أفريقيا تكتسب قوة. وبوسعنا أن نلاحظ، على سبيل المثال، التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، في عام ٢٠٠٣ قبل إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونجاح الجماعة في توغو في عام ٢٠٠٥؛ والعديد من حالات الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي، لا سيما في مدغشقر والسودان، والمواقف الحازمة التي اتخذها مجلس السلام والأمن التابع له ضد الانقلابات العسكرية، أو كما حدث مؤخرا في غينيا بعد المذبحة التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والأعمال التي قامت بها قوات حفظ السلام الأفريقية من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قبل نقل السلطة إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن العديد من المبادرات الهادفة التي أخذ زمامها المجتمع الدولي تسهم أيضا في منع الصراعات في أفريقيا. وفرنسا اليوم، نشطة بشكل خاص في مكافحة النقل

التهديدات الجديدة العابرة للحدود والتحديات. ومن بينها الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها. وبالطبع، فإن هذه القائمة طويلة ولا يمكن حصرها.

لا توجد معادلات سريعة ودقيقة لمعالجة التحديات الواسعة النطاق في مجال منع نشوب الصراعات وحلها. وثمة حاجة إلى الجهود المشتركة المتأنية والمتعددة الأبعاد لكسر الحلقة المفرغة عندما تؤدي التنمية الناقصة إلى مشاكل اجتماعية وعندما، إزاء هذه الخلفية، تؤدي زيادة عدم الاستقرار السياسي والعسكري إلى نشوب الصراعات. ونتيجة ذلك، يصبح من المستحيل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة فعالة. فتعقد حل هذه المهام يتطلب وضع استراتيجية متوازنة تنشأ من الطبيعة المتشابكة لمشاكل الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان.

وينبغي للدول أنفسها أن تكون في مقدمة العمل. وبطبيعة الحال، لا يجوز فرض أي مساعدة من المجتمع الدولي، لمنع حدوث بؤر توتر جديدة وصراعات. ومن الواضح تماما، أن ازدواجية الجهود وأي نوع من التنافس، وخاصة التنافس المخفي، لا يخدم القضية المشتركة.

إن منع الصراعات الناجح يتوقف إلى حد بعيد، على الاستخدام الشامل لأدوات الإنذار المبكر، مع الأخذ في الحسبان، خصائص معينة لحالات صراع بعينها. ونحن مقتنعون بأن الاستثمار، المادي والفكري، في منع الصراعات المبكر، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة السلمية والتحليل السياسي، وتقييم حالات الصراع، كلها ستكون مجدية للمجتمع الدولي.

إن الصراعات الحالية لا يمكن حلها بالقوة. ويجب التماس الحل بإشراك جميع الأطراف في الحوار والمفاوضات

وأخيرا، إن كون الأغلبية من الدول الأفريقية، تتمسك بنظام روما الأساسي ينطوي على أثر وقائي بإرسال إشارة مفادها أن الجرائم لن تمر من دون عقاب. وفي هذا الصدد، فإن المحكمة الجنائية الدولية عنصر جوهري في منع الصراعات.

إن الكتاب الأبيض الذي قدمته فرنسا عن السياسة الخارجية الأوروبية للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٠ يضع من بين أولوياته منع نشوب الأزمات والصراعات. والكتاب الأبيض عن الدفاع والأمن الوطني يفيد بأن أفريقيا ستحتل مكانا بارزا في استراتيجيتنا لمنع الصراعات للسنوات الخمس عشرة المقبلة، بالنظر إلى الآثار المباشرة أو غير المباشرة التي قد تخلفها الصراعات الأفريقية على فرنسا وأوروبا وزيادة التهريب صوب قارتنا.

وكما نرى فإن منع نشوب الصراعات في أفريقيا في صلب العمل الدولي. وبالتوازي فإن نظاما أفريقيا للأمن الجماعي يجري إنشاؤه حاليا. ولا يزال دعم المبادرات الأفريقية مسألة جوهرية لأن القارة ليس لديها الموارد المالية لمواجهة مطالب حفظ السلام بمفردها. وينبغي لهذا الدعم أن ينال مكانا جوهريا في التنسيق ومواصلة الأعمال.

السيد تشيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أشكركم، سيدي الوزير، ويسعدنا أن نرحب بكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن. ونعرب عن تقديرنا على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام لمجلس الأمن.

في السنوات الأخيرة، قامت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام والعديد من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بعمل هام لتحديد أسباب الصراعات ومنعها. من الواضح أنه ينبغي للجهود أن تركز هنا، أولا وأخيرا، على التغلب على المشاكل السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي كثيرا ما تكون مشاكل دائمة وتفاقمها طائفة واسعة من

سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة صباح اليوم. كما أود أن أحيي إسهام نيجيريا في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك قيادتكم للمجلس هذا الشهر. وأود أن أشكر نائبة الأمين العام وسارة كليف على ملاحظتهما القيمة في وقت سابق خلال هذه المناقشة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط أساسية.

أولا، تؤمن المملكة المتحدة بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يبدي اهتماما أكبر. بمسألة منع نشوب النزاعات. إن على عاتقنا، وبخاصة في مجلس الأمن ذي المسؤوليات الفريدة، واجب حماية الشعوب من الدمار الهائل الذي يصاحب النزاعات العنيفة بينما كان في مقدورنا منع نشوبها.

فلنكن واضحين: إن منع نشوب النزاعات جزء أساسي من عملية صون السلم والأمن الدوليين. بل يمكن القول بأنه أهم أجزائها.

إن الوقاية أيضا أقل تكلفة من العلاج، بيد أن ميزان الموارد يميل بطريقة غير متكافئة لصالح عمليات حفظ السلام على حساب الدبلوماسية الوقائية، بمعنى الاستجابة للنزاعات عوضا عن الوقاية منها. غير أن انتهاج دبلوماسية وقائية قوية لا يقتصر على مسألة زيادة الموارد، بل يعني الاستخدام الأمثل لكل مجموعة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة في المراحل المختلفة لدورة النزاع. لقد أظهرت التجارب الأخيرة في كينيا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن النشر السريع لأفرقة الوساطة يؤدي دورا حاسما في منع نشوب النزاعات بفعالية. لقد أظهرنا قدرتنا على نشر القوات تحسبا لما قد يقع ولمنع تصعيد التوتر إلى درجة الصراع المسلح. كان من الأمثلة الجيدة على ذلك نشر قوات وقائية في مقدونيا في عام ١٩٩٥.

إن الفعالية في بناء السلام تظل، في نهاية المطاف، الوسيلة الأهم لمنع الارتداد إلى حالة الصراع، وأحسب أن

وليس بعزل أي طرف منها. وسوف يعمل الاتحاد الروسي بدأب للتوصل إلى تسوية سياسية دبلوماسية للصراعات الإقليمية على أساس العمل الجماعي الذي يقوم به المجتمع الدولي.

يعتقد الاتحاد الروسي أن من المهم للغاية مواصلة الاستخدام الفعال لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشجع المنظمات الإقليمية على أخذ زمام المبادرة من المبادرات في أعمال الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ووجود منظمات إقليمية قوية قادرة على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن الحالة في مناطقها سيمكن الأمم المتحدة من أن تتناول بطريقة أكثر استهدافا المسائل العالمية حقا لصالح المجتمع الدولي بأسره.

وبالنظر إلى المطالب المتزايدة لتوزيع العمل بطريقة فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يبقى دور مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين دورا بالغ الأهمية. بموجب الميثاق. ويتعلق الأمر قبل كل شيء بالجزاءات الإلزامية والإشراف على عمليات حفظ السلام الإقليمية والائتلافية التي تقتضي استخدام القوة.

نلاحظ بارتياح الزيادة الملحوظة في أنشطة الدول الأفريقية، وبالدرجة الأولى أنشطة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الرامية إلى منع نشوب النزاعات في القارة وتسويتها. ذلك دليل على استعداد أفريقيا وقدرتها المتنامية على تولي مسؤولياتها عن تسوية المشاكل.

وتشارك روسيا نفسها في أنشطة الوساطة بغرض منع نشوب النزاعات كما تدعم بفعالية الجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): تمثل مناقشة اليوم فرصة طيبة لتسليط الضوء مجددا على أهمية الدبلوماسية الوقائية، وأود أن أشكركم،

الأمم المتحدة بشأن العلامات الدالة على قرب وقوع النزاعات، كما أن هناك حاجة إلى آلية داخل الأمم المتحدة لكفالة الاتساق بين مختلف مسارات المعلومات والتحليل. لذلك نرحب بالعمل الجاري حاليا لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على الإنذار المبكر.

ينبغي أيضا أن نسعى إلى حوار أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الوسائل الكفيلة بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك النظر في المسائل التي نعلم أنها قد تؤدي إلى النزاع مثل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

ثالثا، ينبغي على المجتمع الدولي مواصلة دعمه للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز قدراتها. لقد أدت جهود الوساطة الحسنة التوقيت برعاية الاتحاد الأفريقي في مناطق مثل مدغشقر وكينيا وغينيا دورا حيويا في منع التصعيد إلى مرحلة الصراع. وترحب المملكة المتحدة بالجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإنشاء وحدة دعم الوساطة بمقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد قام الاتحاد الأوروبي، عن طريق مرفق السلام الأفريقي، بتوفير ٣٠٠ مليون يورو في السنوات الثلاث الأخيرة لدعم عمليات حفظ السلام التي تتم بقيادة أفريقية. ثمة المزيد من العمل الذي يمكن القيام به في هذا المجال.

كما ذكر مؤخرا وزير الخارجية البريطاني، ويليام هيغ، نحتاج إلى مزيد من التركيز على منع نشوب النزاعات وإلى دعم قدرات الجهات الإقليمية الفاعلة لتمكينها من أداء دور ريادي في تعزيز الاستقرار. إننا نأمل أن يقدم البيان الرئاسي الذي صدر اليوم قدرا من الدعم السياسي للجهود المبذولة حاليا.

السيدة تشولا كوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشيد بكم، سيدي الرئيس،

البيانات الإحصائية التي ساقتها سارة كليف بشأن الارتداد إلى الحروب الأهلية كانت لها مدلولات كبيرة في هذا الصدد. نحن بحاجة إلى المزيد من الثقة بأننا نوجه مواردنا إلى الأماكن التي سيكون لها فيها أكبر تأثير ممكن. وهذا يعني أن علينا أن نتحلى بالثقة، أيا كانت صعوبة ذلك، بمقدرتنا على تقييم الجهود المبذولة بغرض منع نشوب النزاعات.

ثانيا، إن مجلس الأمن، وبقية منظومة الأمم المتحدة، بحاجة إلى تنمية ثقافة وقائية أصيلة. والأمر في رأينا يتعلق إلى درجة كبيرة بتوفر الإرادة السياسية. لا بد في بعض الأحيان من اتخاذ قرارات صعبة بشأن أوضاع سريعة التغير في بلدان ليست مدرجة حاليا في جدول أعمال مجلس الأمن. وإذا كان المجلس يرغب في الوفاء بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، فلا بد أن يكون أعضاء المجلس على استعداد لاتخاذ تلك القرارات الصعبة.

وكخطوة عملية، علينا أن نقلل إلى أدنى حد من العوائق التي تقف في طريق تحسين انسياب المعلومات بين هيئات الأمم المتحدة وبين الأمانة العامة ومجلس الأمن وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

بالطبع ينبغي لمجلس الأمن أن يتلقى إفادات من الأمين العام وكبار موظفيه حينما يقومون بزيارات للمناطق التي يشكل فيها احتمال نشوب النزاع هاجسا. لا أقصد بهذا توجيه أي انتقاد للجهود المبذولة حتى اللحظة. إن علينا، نحن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن نكون على استعداد للاستفادة من التحليل الذي تقوم به الأمانة العامة لأغراض الإنذار المبكر والتقارير التي تعدها بشأن النزاعات الناشئة.

وعلى صلة بذلك، ينبغي للأمين العام أن يقدم المشورة إلى المجلس بشأن النزاعات الناشئة المحتملة الحدوث كنوع من استكشاف الأفق. علينا أن نشجع على مزيد من تبادل الخبرة والمعلومات بين جميع هيئات منظومة

المعلومات الواردة من الأمم المتحدة بشأن الإنذار المبكر بالسرعة المطلوبة بحيث تتيح خيارات جيدة لرسم السياسات وفرصة للقيام بعمل حاسم.

وتولي البوسنة والهرسك أهمية بالغة لتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة. لتعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية رئيسية في التمكين من التصدي المبكر للتزاعات والأزمات الناشئة. وينبغي لاتباع استراتيجيات فعالة لحفظ السلام وبناء السلام أن يستند إلى المرونة والاستفادة من الميزة النسبية للشركاء. وهذا أمر مهم ليس فيما يتعلق بمعرفة الميدان وتبادل الخبرات فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتدريب الخبراء العسكريين وتطوير الخبرات المدنية.

إننا نرحب بالتقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية في تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء القدرات. ونحث الأمم المتحدة على توسيع مشاركتها من أجل بدء العمل الكامل في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، ولا سيما في مجالات الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراع، وحفظ السلام والتدريب. وعلاوة على ذلك، فإننا نرى أن قيادة وملكية الاتحاد الأفريقي للعملية أمر حيوي.

وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، بذل المزيد من الجهود لمنع نشوب الصراع عبر وسائل مثل بعثات تقصي الحقائق والوساطة وتدابير بناء الثقة وتعيين ممثلين خاصين، يكون بإمكانهم تقديم توصيات للتسوية السلمية للتزاعات في مرحلة سابقة للانتشار الوقائي أو تدابير الإنفاذ.

إننا على اقتناع بأن دعم مبادرات الوساطة الإقليمية، بالتشاور الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يشكل عنصرا هاما في كفالة السلام

وبعثة نيجيريا، على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن موضوع بهذا القدر من الأهمية. كما نود أن نشكر نائبة الأمين العام والسيدة سارة كليف على الإحاطتين المفيدتين اللتين قدمتهما.

يتسم الموضوع بأهمية خاصة في هذا العالم الذي يزداد عولة وتهدد فيه الأزمات الاجتماعية والسياسية بإيجاد جو من التوتر قادر على إحداث انفجار في شكل أعمال عنف أو على زعزعة الاستقرار في بعض البلدان والمناطق.

في العقد الماضي، أصبح حفظ السلام أهم أداة متاحة للأمم المتحدة لتسوية المنازعات والصراعات. وبالنظر إلى انتشار عمليات حفظ السلام فوق ما تسمح به طاقة المنظمة، فإن عليها أن تتضمن مبادرات جديدة وأساليب خلاقة لإيجاد الحلول الكفيلة بصون وحماية السلام. إن تلك التدابير لا تمثل بدائل سلمية فحسب بل تتميز أيضا بقلّة التكلفة.

يتطلب التصدي للتزاعات المعاصرة وتسويتها اتباع نهج متكامل، تُستخدم فيه أدوات مكملّة لبعضها البعض من قبيل الوساطة، والمفاوضات، والحوار، وتسوية النزاعات وإدارتها. إن البوسنة والهرسك تشدد على أهمية دور الحوار بين الثقافات وبين الأديان في تعزيز التعاون الإقليمي وإيجاد الحلول لبعض الصعوبات. إننا على اقتناع بأن ذلك تدبير ضروري نحو بناء الثقة.

تعزز الروابط بين الأمن والتنمية بعضها بعضا. لذلك ينبغي على جهود منع نشوب النزاعات أن تتصدى للأسباب الجذرية للصراع بطريقة شاملة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنمية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية والقضاء على الفقر.

يقتضي بناء قدرات الدبلوماسية الوقائية توفر خبرات وطنية وإقليمية، وأخيرا خبرة الأمم المتحدة. وينبغي تقييم

وينبغي أن تقتصر التسويات القصيرة الأجل على تهديد السبيل للتهج الطويلة الأجل التي تقتضي فهما أعمق لأسباب الصراع الجذرية، التي غالبا ما تكمن في المظالم السياسية والبطالة والتخلف وغياب الحكم الرشيد، أو الشواغل المتعلقة بالمحافظة على الهويات العرقية والثقافية، والقومية والدينية.

وتؤمن البوسنة والهرسك بأن تعزيز التشاور فيما بين الأمانة العامة ونظيراتها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية من شأنه أن يعزز التكامل ويقلل من ازدواجية الجهود. ومن الحيوي تعزيز مساهمة المنظمات الإقليمية في اتخاذ القرارات وتسوية الصراعات. وفي الوقت ذاته، تستطيع المنظمات الإقليمية أن تشكل جسورا في الوقت الذي يجري فيه تسليم ملكية عمليات السلام من السلطات الدولية إلى السلطات الوطنية.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر نيجيريا على تنظيم هذه الجلسة وأن ترحب بالوزير أودين أجوموغويا في المجلس اليوم. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام والسيدة سارة كليف على بيانيهما.

إن منع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للتراعات هما من مقاصد تأسيس الأمم المتحدة ومن أركان ميثاقها. وهما محورا تركيز هاما لأعمالنا هنا في المجلس.

وفي عصرنا المتسم بالتباطؤ، من شأن الصراعات التي تبدأ في دول ضعيفة أن تجر منطقة بأسرها إلى العنف، وأن تحولّ دولا ضعيفة أصلا إلى حاضنات للتهديدات عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات. إن التنمية والأمن مرتبطان ارتباطا غير قابل للانفصام، ولكي نحول دون نشوب الصراعات ونعزز الدول الضعيفة، يجب أن نعمل مع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة،

والأمن، ليس داخل الدول فحسب، بل أيضا فيما بين الدول.

ومن الأهمية بمكان، أن يزود مجلس الأمن بتقارير منتظمة وتحليلات بشأن المناطق التي تواجه احتمال نشوب صراع مسلح في أفريقيا، بالإضافة إلى مبادرات الدبلوماسية الوقائية الجارية. وينبغي لهما كل إدارة الصراع الإقليمية أن تقدم لمجلس الأمن معلومات مناسبة التوقيت وسريعة التيسير اتخاذ القرارات الكافية والملائمة.

ويجب ألا نستبعد أو نقلل من شأن التطورات السلبية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وينبغي توجيه اهتمام خاص لمراقبة التوترات النابعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإجراءات المتخذة ضد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والسلع ذات القيمة العالية.

وينبغي توجيه تركيز خاص على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين بوصفها عنصرا أصيلا في أنشطة بناء السلام. وتعزيز دور وقدرات المجتمع المدني والمرأة ومشاركتها في أنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أمر ضروري لتعزيز ثقافة السلام والتمكين الاقتصادي.

وفي الختام، ينبغي تعزيز التعاون في نشر قوات حفظ السلام وتعزيز المشاركة الوثيقة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام وعمليات تحقيق الاستقرار والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في إطار لجنة بناء السلام. إن الربط بين خبرات الأمم المتحدة والخبراء من المنظمات الإقليمية من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في زيادة مجموع الخبرات المتاحة.

وينبغي للجهود والإجراءات المتعددة الأطراف أن تركز على تسوية الصراع بطريقة أكثر شفافية وانفتاحا.

ثانياً، يجب أن تكون الآليات المتعددة الأطراف مجهزة على نحو أفضل من أجل الرد الفعال على الأزمات المحتملة والناشئة. ومن بين أكثر الوسائل فعالية لمنع العنف ووقف التصعيد الوساطة الدولية والدبلوماسية الوقائية التي يسندها الاستعداد لاستخدام الأدوات الأخرى. وتعمل الولايات المتحدة من أجل النهوض بالمبادرات الدبلوماسية المتعددة الأطراف لتوطيد أسس السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

وقد أنشأت الأمم المتحدة، من ناحيتها، مستحدثات مفيدة، مثل وحدة دعم الوساطة في دائرة الشؤون السياسية، والفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة. غير أن هذه الأفرقة غير مستخدمة على النحو الكافي وتفتقر إلى الموارد الملائمة. كما أنها بحاجة إلى الدعم الكامل من الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية، كما شهدنا في الاستجابة الدولية الفعالة رداً على أعمال العنف التي وقعت في كينيا عقب انتخابات عام ٢٠٠٨.

وقد استخدم الأمين العام بان وأسلافه مساعيهم الحميدة للمساعدة على إنهاء العديد من الصراعات على مدى السنوات العشرين الماضية. بيد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً لها أدوار هامة تؤديها. فالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لديهما قدرات وساطة مفيدة، ونحن نشجعهما على القيام بالمزيد لتسوية الصراعات. كما أننا نشجع تلك المجموعات الإقليمية على تكثيف تعاونها مع الأمم المتحدة.

ثالثاً، إن قيام الأمم المتحدة مؤخراً بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واتخاذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) تذكرنا جميعاً بالمعاناة التي تواجهها المرأة في أوقات الصراع المسلح، بما في ذلك

والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، والمصارف الإغاثية، والمأخين والمنظمات غير الحكومية. وباختصار، يجب أن نشحذ ونقوي الأدوات لمنع نشوب الصراع وتسوية النزاعات.

كما يجب علينا أن نتصدى للعوامل الأساسية التي تغذي تلك الصراعات الكثيرة: التمييز والفساد، وعدم المساواة، والفقر، والتفاوت الاقتصادي، والتهديدات لسيادة القانون.

وفي ضوء ما تقدم، أود اليوم أن أطرح خمس نقاط. أولاً، إننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرات الإنذار المبكر وضمان أن تكون مرشداً ومحركاً للإجراءات الوقائية لمنع نشوب الصراعات وإنقاذ الأرواح. وهذا يعني تعزيز جمع المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحليل، بما في ذلك رصد الاتجاهات، وكشف عوامل تفجير الصراع أو تصعيده وفهم السياقات والثقافات المحلية.

إننا نحقق تحسناً في جمع هذه المعلومات، ولكن ما زالت هناك فجوات كبيرة فيما بين التقارير من الميدان والتحليل السياسي واتخاذ القرارات. وملء هذه الفجوات، نحن بحاجة إلى الربط بين أفضل المعلومات المتاحة وأفضل تحليل ممكن. وهذا يستلزم وجود فريق الأمم المتحدة القطري المناسب في الميدان، ويستوجب أن يكون الفريق مزوداً بالتدريب المناسب وبالموارد المناسبة. وهذا يستلزم أيضاً وجود اتصالات أفضل في الوقت الفعلي وتنسيق أوثق فيما بين الكيانات المرسلة للتقارير والمحللين السياسيين، لكي يكون لدى متخذي القرارات مجموعة من الخيارات الابتكارية الموثوق بها للاختيار منها. كما يمكن إنقاذ الأرواح من خلال التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة وأنظمة الإنذار المبكر الإقليمية، كالنظام الذي يطرره الاتحاد الأفريقي.

إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، لكن لا يزال هناك الكثير الذي علينا أن نقوم به. نحن بحاجة إلى المزيد من المرونة في الأموال المخصصة للتنمية والتي تصل في وقت مبكر، والاستثمارات المبكرة في القدرات الرئيسية للدولة التي تعاني والدعم الدولي للجهود الوطنية لتعزيز سيادة القانون، وتسريح مقاتلين السابقين وإصلاح الدوائر الأمنية للدولة. ونحتاج أيضا إلى توفير الدعم الدائم لضحايا العنف الجنسي وضحايا الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

لا يعني مجرد وقف الصراع المسلح أنه لن يبدأ ثانية، ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تعزيز الأدوات المتاحة له لمنع نشوب الصراعات المسلحة مجددا ولترسيخ السلام والمصالحة الدائمين.

إننا نشاطر مسؤولية مشتركة عن القيام بكل ما في وسعنا لوضع أدوات الوساطة، وآليات الإنذار المبكر، وإنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف، وقوات حفظ السلام الفعالة والمجتمعات القوية لمنع نشوب الصراعات وتجنب إراقة دماء الأبرياء.

السيد قورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأشكركم على رئاسة مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أشكر الوفد النيجيري على قيادته في إعداد البيان الرئاسي الذي اعتمدناه من فورنا. وأود كذلك أن أشكر نائبة الأمين العام آشا - روز ميغورو والممثل الخاص للبنك الدولي، السيدة كليف، على عرضيهما.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وكما يتذكر الأعضاء، تم في المعتكف الذي عقده أعضاء مجلس الأمن في اسطنبول وناقشوا فيه مسائل حفظ السلام وبناء السلام، التأكيد على الطبيعة التكميلية للدبلوماسية الوقائية في عملية صنع السلام الشاملة، وأقترح

الاغتصاب والعنف الجنسي. ويجب علينا ضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام ومنحها دورا هاما في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسوية الصراعات. من المرجح أن تتجاهل جهود الوساطة التي تستثني منظورات المرأة مسائل حيوية بالنسبة للتوصل إلى سلام دائم.

رابعا، إن تعزيز القدرات المتعددة الأطراف لمنع نشوب الصراعات تعني أيضا تعزيز قدرة المجتمع الدولي على دعم السلام في الدول الهشة أو التي توصلت حديثا إلى اتفاقات سلام لم تترسخ بعد. وأدق الوسائل للنبؤ بالصراعات المسلحة في المستقبل هي النظر إلى الأماكن التي توقفت فيها صراعات مسلحة في الفترة الأخيرة. لقد أثبتت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنه بإمكانها المساعدة في منع وقوع المزيد من أعمال العنف في أعقاب الصراعات الدموية شريطة أن تتوفر لها الموارد الكافية والتدريب المناسب والولايات الواضحة. ويضطلع المجتمع المدني بدور أساسي في بناء المؤسسات التي تجعل المجتمع قويا في أوقات الأزمات. بما في ذلك الجماعات المحلية والكنائس والمساجد والمعابد والهياكل والمدارس ووسائل الإعلام الحرة النشطة، وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات القوية الأخرى.

لكن في بعض الحالات، تقع الأعمال الوحشية بسرعة شديدة أو على نطاق واسع بحيث لا يمكن قمعها إلا بوصول الناس بصورة سريعة للحفاظ على السلام. وفي هذه الحالات، يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في العمل مع الحكومات المحلية والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لكفالة أن تتوفر لديها الإرادة السياسية والقدرة اللوجستية للانتشار على وجه السرعة.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن بناء السلام. لقد شهد العقد الماضي ابتكارات هامة في هذا المجال، بما فيها

المستحب في وقت لاحق. هذا، وهناك أيضا حقيقة المتمثلة في أن الأطراف الثالثة لا يمكنها إزالة الأسباب والتصورات الأساسية للصراع. لكن يمكنها اتخاذ وتشجيع التدابير المؤدية إلى وضع العلاقات بين أطراف الصراع على مسار جديد.

وتعتمد أفضل الممارسات لمنع نشوب الصراعات على نظم الإنذار المبكر المعدة بشكل جيد، وتقضي بوضوح تجميع الموارد وتشاطر الأعباء فيما بين طائفة من الجهات الفاعلة المتنوعة؛ واستعمال النفوذ الدبلوماسي والعسكري المناسبين لحل المشكلة المعروضة. وليس من المرجح أن يكون هناك عنصر واحد مؤهلا للقيام بمفرده بالمهمة المعقدة المتمثلة في مساعدة الآخرين على حل صراعاتهم. فالتدخلات والضغوط تكون أكثر فعالية عندما تستعمل بصورة جماعية، وهي أكثر ما تكون فعالية عندما تصدر عن مجموعة دولية تمثل أطراف الصراع أعضاء فيها، مثل منظمة دولية أو إقليمية. وإلى جانب الإجراءات الدولية، فإن المساعدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، وتحالفات الدول، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأخيرا، الأمم المتحدة تشكل الطبقات الأخرى.

ومجلس الأمن بصفته الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، تقع على عاتقه المسؤولية عن تعزيز ودعم الوساطة بصفقتها أداة هامة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. إنها الجماعية المؤسسية الوحيدة المتوفرة، وهي محدودة مع ذلك.

وهنا، يتضح مدى أهمية اتساق عمليات الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة أو تتم تحت إشرافها، من خلال تحسين تنسيق الجهود مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإشراك القدرات الكامنة والموجودة لدى هذه المنظمات في جهود الوساطة من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق الأمم المتحدة.

أن يتناول المجلس هذه المسألة في المستقبل. وتلائم جلسة اليوم ذلك الفهم.

إن الدبلوماسية الوقائية، بمعنى استعمال التدابير الاستباقية لمنع الصراعات السياسية قبل أن تتحول إلى أعمال عنف وتعزيز حل النزاعات بالوسائل السلمية هي، في الواقع، جزء هام من عملية صنع السلام. وتتفق جميعا على أنه يمكن خدمة الأمن الدولي بصورة أفضل بالعمل على منع نشوب الأزمات وليس مجرد الرد عليها عندما تقع. إن انتهاج سياسة عدم القيام بأي شيء في وجه الصراع القاتل يؤجل بكل بساطة المشكلة إلى وقت لاحق، عندما يصبح مستوى الدمار وتكاليف التدخل أكبر بكثير والمخاطر التي ينطوي عليها التصرف أكبر أيضا.

هناك توافق واسع في الآراء على أن فائدة الإجراءات الوقائية تعتمد إلى حد كبير على ما تحدته من شعور بالمشروعية، ليس لدى الجماعات الداخلية فحسب، بل أيضا لدى المجتمع الدولي الأوسع. إن القيام بهذه الإجراءات دون أخذ مشروعيتهما في الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، لا سيما عندما تتضارب هذه الإجراءات مع القواعد السارية لسيادة الدولة. فالإجراءات التي لا يوجد مبرر كاف لها من الخارج قد تثير الاستياء وتؤجج الصراع.

إن منع نشوب الصراع هو في الحقيقة أحد الالتزامات الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتقع المسؤولية الرئيسية عن ذلك على عاتق الحكومات الوطنية. ومع ذلك، لا توجد دولة أو منظمة يمكن أن تعمل بمفردها. لا بد أن تكون الحكومات ذات السيادة قادرة على الاعتماد على الدعم من الجهات الفاعلة الخارجية التي يمكن أن تكون أنشطتها حاسمة في المساعدة على منع نشوب الصراع. إن العمل المبكر على منع نشوب الصراع المسلح يعزز السيادة الوطنية لأن هذا العمل ينفي الحاجة إلى التدخل الخارجي غير

النهج البني التحتية الوطنية القائمة بذاتها من أجل السلام الذي يعزز الملكية.

ونعتقد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية بصورة عامة يشكّلان الأسس التي لا غنى عنها لمنع نشوب الصراعات. فالعديد من الأهداف الإنمائية للألفية، إذا ما تحققت، من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تقليص المصادر العامة للتوترات في البلدان النامية التي تنسم بالضعف أمام الصراعات. للمرأة دور مهم تضطلع به في تسوية النزاعات. إن مشاركتها على قدم المساواة، وإشراكها على نحو كامل في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن يكتسيان أهمية خاصة.

إن معالجة الأسباب الرئيسية للتوتر في المناطق والبلدان المعرضة لخطر الصراع أمر رئيسي لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وتتطلب حالات الصراع إجراء رصد، سواء كان مبكرا أو متأخرا، لتنسيق العمل حيث تكون الفرص قليلة في أغلب الأحيان، لكن لا بد من استمرار الاهتمام.

إن إنشاء وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، التي توفر الخبرة لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تطور موضع ترحيب في هذا الشأن. غير أنه ليس كافيا. إذا كان المنع أمرا محوريا لجهود الأمم المتحدة، فلا بد من تعزيز القيادة الاستراتيجية عبر المنظومة في هذا المجال. وينبغي تزويد إدارة الشؤون السياسية، وهي مركز توفير الدعم المباشر للدبلوماسية الوقائية والمسااعي الحميدة، بموارد أفضل في ضوء عبء عملها المتزايد. ولا بد أيضا من أن يضطلع مجلس الأمن بمزيد من البعثات إلى مناطق الصراع المحتمل أو الفعلي.

إن تلبية الاحتياجات الإنسانية في الوقت المناسب يمكن أيضا أن تسهم في منع اندلاع أو تكرار الصراع

وفي الحقيقة، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومما يثلج صدورنا أن نرى المجلس عاقد العزم على تعزيز دعم الأمم المتحدة للجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وللوساطة من خلال تحسين التنسيق والتعاون، لا سيما في أفريقيا.

ونرحب بتعزيز الحوار والتعاون وتعميقهما وتوسيعهما بين مجلس الأمن ومجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي. غير أننا نعتقد أن هناك حاجة واضحة إلى مزيد من التعاون التنفيذي الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لبناء القدرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وجمع المعلومات والتحليل، والإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراع وصنع السلام، بغية الاستجابة بصورة أسرع للتهديدات الناشئة للأمن في مناطقها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أهمية الدور الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والإسهام القيم لقدرات الوساطة مثل مجلس الحكماء، وفريق الحكماء، والمسااعي الحميدة للأمين العام والمبعوثين الخاصين للأمين العام.

وإذا كان لنا أن نعزز آثار جهودنا ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، يجب أن يتحول حلّ العمل الوقائي من ردود الفعل، والتدخلات الخارجية ذات الأثر المحدود إلى المبادرات التي تستمد قوة دفعها من الداخل لتطوير القدرات المحلية والوطنية من أجل منع نشوب الصراعات. ويعزز هذا

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في

البداية أن أشكركم، سيدي، على تشريفنا بحضوركم اليوم. يود وفدي أن يشكر نائبة الأمين العام والسيدة كليف على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين. ويشيد وفدي بمبادرة وفد نيجيريا لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وفي الواقع، يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى بالنسبة لوفدي.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين في العالم. وقبل فترة لا تزيد على خمس سنوات اعتمد زعماء العالم الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أكدوا فيها من جديد على التزام الدول بتسوية نزاعاتها عبر السبل السلمية وفقا للفصل السادس من الميثاق. كما شددوا على أهمية منع الصراع المسلح، والحاجة إلى نهج متسق ومتكامل للأمم المتحدة لمنع هذه الصراعات وعلى دور المساعي الحميدة للأمين العام تحقيقا لتلك الغاية.

أين نحن الآن فيما يتعلق بكل هذه الأهداف النبيلة وكيف يمكننا استخدام أدوت الدبلوماسية الوقائية بشكل أمثل لتحقيقها؟ يود وفدي، في هذا السياق، أن يركز على ثلاثة مجالات. الأول هو الأمم المتحدة والدبلوماسية الوقائية. يتطلب تعقيد عالم اليوم استراتيجية متكاملة وشاملة تستند إلى نهج متعدد الأوجه تتبعه الأمم المتحدة لرصد واعتراض ومنع أي مصدر من مصادر التوتر، وتسوية الصراع وكفالة توطيد السلام.

ويرحب وفدي بالجبهات الأربع التي تكلمت عنها نائبة الأمين العام باستفاضة في عرضها، الذي يبين محاولات الأمم المتحدة الانتقال من رد الفعل إلى الفعل. ويرى وفدي أن إنشاء وحدة دعم الوساطة والفريق الاحتياطي لدعم الوساطة في إطار إدارة الشؤون السياسية خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. يملك هذان العنصران قدرات معززة

المسلح. ويمكن عمل المزيد بل ينبغي عمل المزيد على الصعيد الإنساني لتفادي حدوث أزمات قبل أن تسفر عن مجابهة مسلحة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يسهم التصدي لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وما يتصل بهما من مشاكل نقص الإنتاج الزراعي وندرة الموارد إسهاما كبيرا في إضفاء الاستقرار في الحالات الهشة.

ولهذا، أشجع على تحقيق علاقة أكثر اتساقا بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية لكفالة تنسيق أفضل في عملية تخطيط السياسات وإقامة علاقة تآزر أكبر وإيجاد قدرة مشتركة أقوى. وبالمثل، فإن التنسيق الفعال فيما بين أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها أمر حيوي لكفالة اتساق أكبر بين الآليات القائمة وضمان التوازن المناسب بين عمليات حفظ السلام والأنشطة الوقائية.

وينبغي دراسة مسألة الموارد المالية بالمقارنة مع تكلفة تناول المشكلة لاحقا، عندما تصبح أسوأ، وأكثر تكلفة، وأكثر صعوبة في تناولها وأكثر تعظيلا لاهتماماتنا. إن "تكلفة الفرصة المستقبلية" مفهوم من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار.

وبغية بناء الأسس لسلام مستدام، ينبغي أخذ متطلبات التعافي في الاعتبار أثناء عملية الوساطة. ويرى هذا الدور المهم الذي يتعين أن تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز الوساطة.

إن كل صراع يتم منعه أو إدارته يسهم في وضع سوابق ومبادئ للتعامل مع حالات مستقبلية. إن التدخل المنع المبكرين أفضل نهج دائما. والأهم، ينبغي عدم اعتبار الفرص المبكرة الضائعة سببا لليأس أو عدم نضج حالات لاحقة مبررا للتقاعس.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثالثة وهي: كيفية تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. برز الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كطرفين مهمين في التصدي للصراعات في أفريقيا ومن ثم قدما إسهامات قيمة في صون السلم والأمن. إنهما يعملان بالفعل على تنفيذ أساليب فعالة لمنع الصراع، ولا سيما من خلال برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تعزيز التعاون مع هذه المنظمات للاستفادة بفعالية من آلياتها الإقليمية للإنذار المبكر، وجهودها لحفظ السلام، وقدراتها في مجال بناء السلام.

وهذا التعاون هام بصفة خاصة لأن معظم الصراعات المسلحة في أفريقيا تنشب نتيجة أسباب متعددة ومن بينها، في جملة أمور، الفقر والفساد والمخدرات وإساءة استخدام الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويمكن للأمم المتحدة تقديم المساعدة عندما تحاول هذه المنظمات معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات المسلحة بطريقة شاملة. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة توفير خبراتها ومواردها لإيجاد الحلول والإسهام في التسوية السلمية للمنازعات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع التفاعلي غير الرسمي الذي عقد في الأسبوع الماضي بين ممثلي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن قد عزز مسار التعاون الذي يؤمل أن يجري تحويله إلى شراكة. ومن خلال هذه الشراكة وحدها يمكن للمجلسين مواجهة التحديات في أفريقيا بصفة عامة، وفي دارفور والصومال بصفة خاصة.

ومن واجبنا الجماعي منع نشوب الصراعات وفقد الأرواح البريئة في أي مكان وفي أي زمان يمكننا فيه ذلك.

للدبلوماسية الوقائية في المقر وفي الميدان. وفي الوقت نفسه، على الرغم من أنه ينبغي لنا أن نعترف بجهود المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه، فإن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتوسيع هذه الجهود. إن توافر الموارد المالية شرط أساسي بدوره يبقى النهج الفعال والأهداف المشتركة وقدرات الدعم المعززة التي يمكن التنبؤ بها نموذجاً نظرياً.

ثانياً، فيما يتعلق بالدور الفعال للحكومات الوطنية في التعاون مع الأمم المتحدة، فالحقيقة هي أن المسؤولية الأساسية عن منع الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة المحلية. وستتمكن الحكومات الوطنية من خلال الحوار مع المجتمع المدني ومنظمات المرأة وجماعات الشباب والأطراف الفاعلة الوطنية الأخرى، من تحديد مصادر التوتر ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وبعد ذلك، ينبغي أن تكون تلك الحكومات قادرة على تقييم احتياجاتها وأولوياتها ووضع خريطة طريق لتحقيقها. كما قالت السيدة كليف، إذا تكررت ٩٠ في المائة من الحروب الأهلية في بلدان عانت من الحروب الأهلية، فإن دور الأمم المتحدة يصبح أكثر أهمية لدعم ومساعدة الحكومات في جهودها لمنع تكرار العنف من خلال تقديم الخبرة والمعرفة وتبادل الدروس المستفادة وقصص النجاح.

وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاعتماد نهج متكامل يربط بين الأمن والعدالة والتنمية. سيستفيد هذا النهج من طيف الخبرات والتجربة الواسعة لمجلس الأمن، وإدارة الشؤون السياسية، ولجنة بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالات المتخصصة الأخرى. وسيكون هذا النهج المتكامل أكثر فعالية إذا شمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التحديات التي تواجه الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا إلى فرص للشراكة مع الأمم المتحدة.

إن تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٨ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) يؤكد، في جملة أمور، التزام المجلس بإتباع نهج وقائي يقدر أكبر. وقد عزز المجلس حقا دوره في أنشطة منع نشوب الصراعات منذ اتخاذ ذلك القرار. ولى القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) الذي يأذن بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بالفعل الحاجة إلى إتباع نهج وقائي، وقد كان الهدف منه في هذه الحالة منع الصراع من الامتداد من دارفور إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ ذلك الحين، اختار مجلس الأمن نهجا متعدد التخصصات لمنع نشوب الصراعات.

وتوفر ولايات بعثات حفظ السلام التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠١٠ أطرا ملائمة لإنشاء آليات لمنع تكرار نشوب الصراعات. وولايات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المحددة في القرارات ١٩٢٣ (٢٠١٠) و ١٩٢٤ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠)، تستلهم أساسا النهج المتعدد التخصصات المقترح في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٨. وفي هذه الحالات، يركز هذا النهج المتعدد التخصصات على التعاون مع حكومات تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، وكذلك مع العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهذه الإنجازات ينبغي إبرازها والترحيب بها. وإتباع هذا النهج، فإن الولايات الجديدة تراعي الجذور

وتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز نجاح الوساطة وتسوية المنازعات، بما في ذلك، في جملة أمور، توفير الموارد المالية والخبرات البشرية، واحد من أعظم الأصول المتاحة لنا في مكافحة العنف. وهذه الأصول، مقترنة بجهودنا المتضافرة وحسن نيتنا، لا تساعدنا على صون السلم والأمن الدوليين فحسب، ولكن أيضا على تنفيذ سياسات تمنع الخسائر البشرية.

ونحن نيجيريا على اعتماد البيان الرئاسي لجلسة اليوم.

السيد إيسوزي - نغوندي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، سيدي، أن أعبر عن مدى سعادتي لرؤسكم اليوم، نيابة عن بلدكم نيجيريا، لهذه المناقشة الهامة حول منع نشوب الصراعات.

إن تعقد الصراعات الحالية، وخاصة في أفريقيا، وتكلفتها قد أضعفا بدرجة كبيرة فرص تحقيق الاستقرار والتنمية في القارة. وتبرر هذه الحالة في حد ذاتها رغبة المجلس المتزايدة في التشديد على المنع. ومنذ عدة عقود، تلتزم غابون التزاما ثابتا بمنع نشوب الصراعات، وخاصة في وسط أفريقيا. وقد أعاد رئيسنا، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، التأكيد على ذلك الالتزام مجددا في بيانه الذي أدلى به في ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ في المعهد الدولي للسلام في نيويورك، والذي تزامن مع رئاسة غابون للمجلس.

ونحن على اقتناع بأهمية إرساء ثقافة حقيقية للوقاية في الأمم المتحدة وما فتئنا نشجع المجلس على اعتماد استراتيجية تنفيذية لمنع نشوب الصراعات. وكما جرى تأطير المناقشة، فإن مسألة منع نشوب الصراعات هي مسألة واسعة لها العديد من الجوانب. وسيعالج بياني اثنين فحسب من هذه الجوانب، أولا إجراء تقييم مستكمل لأعمال المجلس بناء على تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٨ عن منع نشوب النزاعات (S/2008/18)، ثم اقتراح بعض النهج لتحويل

للأزمات والصراعات مثلما هو الحال في دارفور، ولا سيما من خلال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبدرجة أقل في الصومال بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتفعيل هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هو التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يستدعي التعاون من قبل الأمم المتحدة. والآليات المختلفة التي تشكل هذا الهيكل، وهي تحديد الآلية القارية للإنذار المبكر وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية والإطار الأفريقي للسياسات العامة للتعمير بعد انتهاء النزاع، الهدف منها هو أداء دور حاسم في منع نشوب الصراعات. وبالطبع سيؤدي ذلك الدور إلى انخفاض كبير في عدد تدخلات الأمم المتحدة في أفريقيا وبالتالي إلى انخفاض في تكلفة عمليات الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، يقتضي التعاون مع الأمم المتحدة وجوداً أكبر وأكثر وضوحاً في الميدان. وبدلاً من الدعوة إلى تعزيز بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، فإننا نهدف إلى تشجيع المنظمة على زيادة وجودها عبر إجراءات مكاتبها الإقليمية. والعمل الممتاز الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والذي يتم في أغلب الأحيان بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يظهر قدرة الأمم المتحدة على التفوق في مجال المنع. ويتأثر وسط أفريقيا تأثراً خاصاً بالتوترات عبر الحدود، وما فتئت بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية تسعى إلى إنشاء هيكل لمنع الصراع يتمحور تنظيمه في الأساس حول آلية وسط أفريقيا للاستجابة السريعة ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

إن بلدي يجذ دوماً إنشاء آلية وقائية إقليمية جديدة، تشبه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يشيد مجلس الأمن بإشادة واضحة بخبرته ونجاحه. ومن شأن هذا المكتب،

الأعمق للصراعات وتغطي الأنشطة التنفيذية والمنع الشامل. وبالمثل من أجل القضاء على الفقر والعمل من أجل التنمية الدائمة وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وزيادة إشراك المرأة في عمليات المصالحة الوطنية، فإن بعثات الأمم المتحدة اليوم تعمل بفعالية أكبر في سبيل الإزالة الكاملة لأسباب الصراعات وتعمل باتجاه الاحتواء الجغرافي لها لمنعها من الامتداد إلى البلدان المجاورة. غير أن وفد بلدي مقتنع بأنه لجعل إجراءات الأمم المتحدة أكثر فعالية يتعين وضع استراتيجية واسعة النطاق وواضحة وواقعية لمنع نشوب الصراعات تركز، في جملة أمور، على آلية للإنذار المبكر تغطي بصفة خاصة مناطق الصراعات المحتملة وعلى ثقافة حقيقية للوقاية تتشاطرها جميع الدول الأعضاء.

وبخصوص أفريقيا، ينبغي النظر إلى التحديات باعتبارها فرصاً لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أو المنظمات دون الإقليمية في القارة. وانطلاقاً من الاقتناع بأن الأمم المتحدة لا يمكنها النجاح في أفريقيا بمفردها، نجح الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على سبيل المثال لا الحصر، في إنشاء آليات خاصة بها لمنع نشوب الصراعات. ولكن من الواضح أن هذه الآليات ينبغي أن تلقى دعماً كبيراً من الأمم المتحدة لكي تضطلع بدورها بالكامل وتصبح عاملة. ومن هذا المنطلق، فإن من الأهمية بمكان كفاءة زيادة كفاءة تنفيذ برنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي مدته ١٠ أعوام والذي اعتمدته الأمم المتحدة والاتحاد بصورة مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وثمة هدفان رئيسيان لتوثيق الشراكة مع الاتحاد الأفريقي هما: أولاً، تيسير سرعة رد الفعل في حالة نشوب أزمة، مثلما حدث في غينيا وفي النيجر وثنانيا، تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على إيجاد حلول

التي نحاول دوماً اللجوء إليها. ومما لا جدال فيه أن منع الصراع وحله، من حيث جدوى التكلفة، يستفيدان من ميزة نسبية كبيرة إزاء أشكال أخرى من العمل، مثل التدخل في الصراع على نطاق واسع وإعادة الإعمار بعد الصراع.

إن منع تصعيد النزاعات لتصبح صراعاً مسلحاً أو الارتداد إلى الصراع المسلح يتعين أن يترافق مع أنشطة أخرى لإدارة الأزمات، من قبيل الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ويجب على جميع تلك الأنشطة أن تكفل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاً عن ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي للأسباب الجذرية للصراع.

وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية تظل أحد أكبر التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية اليوم. ولعدم الاستقرار في أفريقيا أيضاً آثار عالمية تتطلب اهتماماً وعملاً والتزاماً بشكل متواصل من مجلس الأمن، فضلاً عن جميع الأطراف الأخرى ذات الصلة.

وتؤيد النمسا تأييداً كاملاً الجهود الرامية إلى تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي ولجانه الاقتصادية الإقليمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والانخراط الأفريقي والخبرة في منع الصراعات وحلها، والإنذار المبكر، والوساطة أمور حيوية. والمسألة هي أيضاً مسألة الملكية، وينبغي للقدرات الأفريقية الموجودة أن تُستخدم وأن يُعمل على زيادة تطويرها وفقاً لبرنامج الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة العشري لبناء القدرات. وهذه القدرات القوية سوف تعزز بدورها تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين، والمرأة، والسلام والأمن، والأطفال في الصراع المسلح.

عن طريق المساعي الحميدة والوساطة وتشاطر المعلومات مع آليات دون إقليمية - مثلما يفعل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا - أن يدعم دول وسط أفريقيا بغرض جعل المنطقة دون الإقليمية منطقة أخرى تنعم بالسلام والأمن والاستقرار على نحو دائم.

ويجب على مجلس الأمن اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يعزز أعماله وقدراته الوقائية. ومن حيث الميزات والتكاليف، هناك منافع لا تحصى نتيجة هذا النهج. ووفدي على اقتناع بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من شأنه أن يشجع هذا المنحى. ويعتمد مستقبل أفريقيا - التي تطمح على غرار جميع القارات الأخرى بصورة متزايدة إلى تحقيق قدر أكبر من السلام والاستقرار والتنمية - على التزام تلك المنظمات بالعمل معاً من أجل استئصال أسباب الصراعات التي تضعفنا.

ويحدوني الأمل في أن تفضي نتيجة هذه المناقشة بالأمم المتحدة إلى تعميق التزامها بهذا الأمر. ومع مراعاة ذلك، دعم بلدي البيان الرئاسي الذي جرى تأييده اليوم.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أولاً أن أشكركم، السيد الرئيس، على تشریفنا برؤس هذه المناقشة الهامة اليوم، وأن أشكركم أيضاً وأشكر الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة. إننا ممتنون لبيان نائبة الأمين العام آشا روز ميغيرو، وللبيان الهام الذي أدلت به السيدة كليفي.

إن النمسا تؤيد البيان الذي سيذلي به لاحقاً وفد الاتحاد الأوروبي في سياق هذه الجلسة.

يواجهنا في العالم اليوم عدد كبير من الأزمات والتحديات العالمية الجديدة التي يمكنها أن تتطور إلى صراعات كاملة وأن تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وينبغي للتسوية السلمية للصراعات أن تكون الأداة الأولى

ونعتقد أن مجلس الأمن بإمكانه أن يدرس جدوى توسيع شبكة هذه المكاتب.

علاوة على ذلك، إن مختلف إمكانات الأمم المتحدة من وجودها ميدانياً بأفريقيا في مجال منع الصراع والإنذار المبكر ينبغي استغلالها استغلالاً كاملاً لتحسين وإدامة قدرة الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء إقليميين وحكومات وطنية، على مواجهة حالات الصراع البازغة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة. إضافة إلى ذلك، نود أيضاً أن نشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية في الشؤون المتعلقة بمنع الصراعات وحلها.

وتمثل الجهود الفعالة لمنع الصراع المسلح أيضاً أداة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار عبر الحدود الوطنية، من قبيل الاتجار بالمخدرات والبشر، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة عبر الحدود. وتعتقد النمسا أن تدابير الوقاية ينبغي أن ترمي أيضاً إلى مواجهة تلك التحديات. وإننا نؤيد مشاريع عديدة يقوم بها في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة في فيينا المعني بالمخدرات والجريمة، ونود أن نشيد بالمكتب لإسهامه القيم في منع الصراع.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) يحثان الدول الأعضاء والأمين العام على كفالة التمثيل المتزايد للمرأة في جميع جوانب حل الصراعات وعمليات السلام. ونأمل أن نشهد زيادة في مشاركة المرأة وتمثيلها وانخراطها الكامل أيضاً في الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة في المستقبل.

وفي الختام، تود النمسا أن تعرب عن شكرها لنيجيريا على قيامها في مجلس الأمن بتعزيز مسألة منع الصراعات وحلها، وأن تهنئها على البيان الرئاسي الذي

إن قيام شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يتصف إذاً بأهمية خاصة لصون السلم والأمن الدوليين. لذلك نعتقد أنه ينبغي النظر ملياً في جميع الخيارات لتمويل جهود منع الصراع.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن ثمة حاجة أيضاً إلى زيادة تعزيز قدرات الأمانة العامة للأمم المتحدة أو أطراف أخرى من قبيل الاتحاد الأوروبي، واستخدامها بفعالية. إن الاتحاد الأوروبي يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عن طريق مشاورات منتظمة رفيعة المستوى في إطار اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفي ميدان حقوق الإنسان من خلال الحوار بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان. وتؤكد خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسلم والشراكة الأمنية، مثلما أُنقِص عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، التزام كلتا المنظمتين أيضاً بتعميق التعاون بينهما. ولدى القيام بذلك، من المهم مراعاة رؤيا واضحة للعمل، فضلاً عن الميزات النسبية التي تمتلكها كل منظمة.

والنمسا على اقتناع بأن المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين تسهم إسهاماً كبيراً في منع الصراعات المسلحة وفي الوساطة بأفريقيا. ونود بشكل خاص، على غرار ما قام به آخرون اليوم بالفعل، أن نشيد بالإسهام القيم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في النجاح في منع الصراعات، مثلما شهدنا في حالي غينيا والنيجر مؤخراً. إضافة إلى ذلك، أود أن أبرز الدور الهام لمكاتب بناء السلام المتكاملة في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز الصمود عن طريق دعم إصلاح القطاع الأمني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

الأفريقي القيام بدور هام جدا لكفالة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق فإن الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن قد اضطلع بجهود الوساطة لإخماد الصراعات المحتملة وقد أنشأت الجماعة أيضا فرقة مؤلفة من العسكريين والشرطة والعناصر المدنية تابعة للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهي ستشكل جزءا من القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي للانتشار السريع إذا دعت الحاجة.

إن جميع هذه الجهود تركز على ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٣٣ منه التي تنص على الوساطة بوصفها أحد الأساليب الدبلوماسية لتسوية المنازعات بصورة هادئة. ومع الطبيعة المتغيرة للصراعات، من الصراعات بين الدول إلى الصراعات داخل الدول، أصبحت الدبلوماسية الوقائية أداة لا غنى عنها للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن الجهود الرامية إلى توطيد دعائم السلام والاستقرار ما برحت مسألة معقدة تتطلب إرادة سياسية والتزاما من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك، آليات الدعم. وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا انخفاضاً في عدد المنازعات المنطوية على العنف نتيجة للجهود الجماعية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. إن الدول الأعضاء الأفريقية، اضطلعت، من خلال تشكيلاتها دون الإقليمية، بزمam المسؤولية، بينما في الوقت نفسه، تقرر بأن حل المنازعات بالوسائل السلمية لا يزال مسؤولية سيادية.

كذلك، ما فتئت المساعي الحميدة للأمين العام مستمرة لتأدية دور هام في جهود الوساطة. وثمة خيار هام جدا في هذا الصدد، ألا وهو تعزيز مكتب دعم الوساطة وقدرة الإنذار المبكر داخل إدارة الشؤون السياسية، مما يساعد على نحو أفضل في توفير التنسيق والاتصالات والدعم والتوجيه. إن الاتحاد الأفريقي إذ يأخذ هذا في

اعتماد اليوم. ونحن نتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن هذه المسألة الهامة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم عن مجلس الأمن، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمشاركة معالي السيدة مبيتي نكوانا - ماشاباني، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ويسعدني أن أعطيها الكلمة.

السيدة نكوانا - ماشاباني (جنوب أفريقيا)

(تكلمت بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكركم، يا سيادة وزير خارجية نيجيريا، على دعوتنا لهذه المناقشة الهامة جداً بشأن صون السلم والأمن والاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية. لقد اخترتم موضوعاً يتعلق مباشرة بقرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي بإعلان عام ٢٠١٠، عام السلم والأمن للقارة الأفريقية.

لقد سلمنا منذ وقت طويل بأهمية الدبلوماسية الوقائية، بوصفها أداة هامة لتفادي اندلاع الصراعات. إن تصاعد تكاليف حفظ السلام على مر السنوات، من حيث الخسارة المادية والخسارة في الأرواح قد جعلت أيضاً من الضروري للمجتمع الدولي أن يركز بصورة أكثر على منع الصراعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن القارة الأفريقية تحملت وطأة الصراعات العنيفة طيلة عقدين من الزمن، لهذا السبب، فإن الاتحاد الأفريقي ومنذ نشأته في عام ٢٠٠٢، عمل من دون كلل لإنشاء هيكل شامل للسلم والأمن تأسس على نموذج يعترف بالدبلوماسية الوقائية وإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع كعنصر رئيسي لاستئصال الصراعات في قارتنا.

إن الآليات التي لدى الاتحاد الأفريقي ما برحت منذ ذلك الحين تستخدم بوصفها دلالة على التزام قارتنا بالتصدي لتحديات السلم والأمن بطريقة شاملة. وفي منطقتنا دون الإقليمية تواصل الجماعة الإنمائية للجنوب

لمنع وقوع حالات الصراع المحتملة. والدبلوماسية الوقائية مثال جيد على أن المجتمع الدولي يعمل معا من أجل إحلال السلام الدائم والتنمية المستدامة.

لذلك، يا سيادة الرئيسة، نؤيدكم، تأييدا مخلصا على هذه المبادرة النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن أحاطب مجلس الأمن اليوم، وأن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقدير المجموعة للرئاسة النيجيرية، وإليك شخصيا، معالي الوزيرة على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي تركز على مسألة الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية، التي تحظى بأهمية كبيرة في القارة الأفريقية. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام، على ملاحظاتها الاستهلاية القيمة وأن أرحب بمشاركة البنك الدولي، في هذه المناقشة القيمة.

إن مناقشة اليوم، ما فتئت جزء لا يتجزأ من المناقشة الأوسع بشأن أنجع الطرق للتصدي لتهديدات السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن عدة صراعات استبدت بأجزاء مختلفة من أفريقيا في العقود الماضية، ما برح قادة القارة الأفريقية مدركين لأهمية وفوائد اتباع نهج لمنع الصراعات. وقد اتخذت عدة تدابير وقائية لمعالجة بعض الأسباب الجذرية لصراع في أفريقيا ولمنع اندلاع صراعات جديدة، وهذه التدابير تشمل آلية لمنع الصراعات وتديرها وحلها، والصكوك القانونية بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات، وآليات منع الصراع في الاتحاد الأفريقي، من قبيل مجلس السلام والأمن وفريق الحكماء وآليات مثيلة داخل المنظمات دون الإقليمية، من قبيل نظام

الحسبان، ما برح يعمل جاهدا لتعميق شراكته مع الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ومن الجدير بالذكر أن جهودنا نحو إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن في قارتنا تهتدي بحقيقة مؤداها أن المنظمات الإقليمية لديها ميزة مقارنة في مواجهة التحديات داخل مناطقها.

إن هذه الميزة المقارنة تمكن الاتحاد الأفريقي بصورة متزايدة من الاستجابة بصورة استباقية وبطريقة سريعة للحد من تصعيد الصراعات والمعاناة الإنسانية. وهذا يتجلى في التدخلات الأخيرة التي قام بها الاتحاد الأفريقي في السودان والصومال، ومن خلال جهود الوساطة التي قام بها وعمليات دعم السلام، مما يبين بجلاء إرادته السياسية والتزامه بمواجهة تحديات السلام والأمن.

إن الحوار مهم لجنوب أفريقيا ولذلك، نؤيد الرأي القائل إنه للحيلولة دون الانتكاسة والارتداد إلى الصراع، لا بد دائما من التشديد على أهمية إحلال السلام وصونه من خلال الحوار الشامل والمصالحة وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد من الجوهرى إيجاد استراتيجية عالمية للدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك، وسائل الوساطة التقليدية، وأساليب حفظ السلام، وبناء السلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جوهر الدبلوماسية الوقائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هاما لإحلال السلام المستدام، ويمكن بالفعل أن يوفر فرصا اقتصادية في البلدان المتأثرة بالصراع. إن نجاح الدبلوماسية الوقائية لا يتوقف على آلية فعالة للإنذار المبكر فحسب، بل أيضا، على إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول. فعلى سبيل المثال، فإن المنظمات المتأصلة في المجتمع بينت مرارا وتكرارا أن توسعها أن تكون شريكة للحكومات والمجتمع الدولي في توفير الدعم للإنذار المبكر وأن تعمل بصورة استباقية وحاسمة

فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يؤمن الاتحاد الأفريقي بأن زيادة ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يمثل سبباً إضافياً لإيلاء أهمية أكبر إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات بحيث يتاح تجاوز النهج التقليدي في إدارة النزاعات، والبناء على قاعدة ما تم اتخاذه من خطوات في الأمم المتحدة في ذلك الصدد منذ تقرير الأمين العام بطرس غالي لعام ١٩٩٢ المعنون "برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم وحفظ السلم" (S/24111).

وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى أن تطور الأمم المتحدة، في سعيها إلى بلوغ أهداف الفصل السادس من ميثاق المنظمة، استراتيجية متكاملة في مجال منع نشوب النزاعات من شأنها تعزيز قدرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام في المجالات ذات الصلة.

يشمل ذلك، في جملة أمور، الوساطة والمفاوضات والمساعي الحميدة بالتزامن مع أدوات أخرى مثل بناء الثقة بين الجماعات وعمليات الحوار. وينبغي تنفيذ تلك الاستراتيجية المتكاملة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الأدوات المتاحة في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، تعطينا الجهود التعاونية في مجال الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي أظهرت نجاحها في المراحل المبكرة كما حدث في كينيا، مؤشرات على النتائج الإيجابية لهذا النوع من الشراكة.

وفي هذه الأثناء، ومع التسليم بأن صون السلم والأمن الدوليين يقع في المقام الأول على عاتق مجلس الأمن، فإن المجموعة الأفريقية تؤمن بأن عنصر التنمية وبناء السلام في مساعي منع نشوب النزاعات وتسويتها يجعلان لزاماً على

الإنذار المبكر وآلية الوساطة ومجلس أمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كلها مظاهر هامة أخرى في هذا الصدد. وتكمل هذا أيضاً جهود أخرى تقوم بها المنظمات دون الإقليمية كالجهود التي تقوم بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفي هذا الصدد، أشارت إليها من فورها وزيرة خارجية جنوب أفريقيا.

ينبغي النظر إلى هذه الجهود في إطار السياق الأوسع لتناول مختلف مراحل الصراع في قارتنا، بما في ذلك الجهود التي تبذل في إطار المساهمة الهامة التي تقدمها أفريقيا إلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك العملية المختلطة الأولى، أي العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعمليات الاتحاد الأفريقي التي أناطها به مجلس الأمن، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

تؤمن المجموعة الأفريقية بأن الجهود الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات، وبخاصة في أفريقيا، ينبغي أن تشكل جزءاً من رؤية استراتيجية ونهج شامل يجمعان بين كل الأدوات المتاحة في إطار منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، ويسخران تلك الأدوات لمنع اندلاع النزاعات والصراعات وكذلك لمنع الارتداد إلى الصراع في البلدان حالات بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يتضمن مثل ذلك النهج الشامل تحديد استراتيجية دخول وخروج واضحة لعمليات حفظ السلام بالاستفادة القصوى من التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام، وبناء القدرات في البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز قدرات مؤسسات الدولة، وتقوية المجتمع المدني وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، مع الاحتفاظ دائماً بالموقع المركزي لمبدأ الملكية الوطنية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على الأهمية التي نوليها للبرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي. إننا نؤمن بأن تنفيذ ذلك البرنامج بالكامل سيساعد على تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات، وبخاصة فيما يتعلق بقدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة.

ختاماً، اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم مرة أخرى على تنظيمكم مناقشة اليوم التي نعتبرها خطوة إضافية على طريق الاستخدام الأمثل لجميع الأدوات الوقائية والميزات المتاحة في إطار منظومة الأمم المتحدة كما في إطار المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية لتمكين من بلوغ طموحاتنا الجماعية نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فيتغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا بيان الاتحاد الأوروبي.

استحقت نيجيريا الإشادة على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات بتركيز خاص على أفريقيا. إن منع نشوب النزاعات يمثل واحداً من التحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم، وعمل مجلس الأمن الفعال أمر بالغ الأهمية.

ترحب حكومتي بالتزام الدول الأفريقية ببذل مزيد من الجهود لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول وتسويتها. وتعتبر تسوية النزاع الطويل الأمد بين نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكاسي وعملية تحكيم أبيي وترسيم الحدود في السودان نموذجين في هذا الصدد. كما يمثل برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي الرامي إلى منع نشوب النزاعات عن طريق تسوية مسائل الحدود قصة نجاح أخرى ويسرّ ألمانيا أنها كانت مرتبطة بالبرنامج وتدعمه دعماً فعالاً.

بقية هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تسهم في أي استراتيجية للأمم المتحدة تتعلق بالدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا الصدد، ينبغي لإدارة الشؤون السياسية أن تواصل أداء دورها المركزي في الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، وبخاصة عن طريق وحدة دعم الوساطة والإمكانات والآليات الأخرى المتاحة لها وذلك بالتعاون الكامل مع مجلس الأمن والجمعية العامة.

إن المجموعة الأفريقية تدرك أن محور مناقشتنا اليوم هو الدبلوماسية الوقائية، ولكنها مع ذلك لا يسعها أن تتجاهل في هذا السياق أهمية بلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، ولا سيما في البلدان الخارجة من النزاع. إن إدراك النجاح في جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات يتطلب أن ننطلق من المفهوم الأساسي الذي مفاده بأن التنمية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلها أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضاً. وفي السياق نفسه، تتطلع المجموعة إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المزمع عقده في أيلول/سبتمبر بوصفه فرصة لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بالتنمية والاستدامة في أفريقيا.

يتزامن عام ٢٠١٠ هذا، وهو العام الذي أعلنه القادة الأفارقة عام السلام والأمن في أفريقيا، مع الذكرى الخمسين لاستقلال ١٧ بلداً أفريقياً. إن المجموعة الأفريقية تؤمن بأن هذه المناسبة يجب أن ينظر إليها بوصفها فرصة أمام البلدان الأفريقية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمناخين والشركاء لزيادة دعمهم للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى بهدف تعزيز قدراتها في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

خلال رئاستنا للجنة بناء السلام نولي اهتماما خاصا بدور النساء في بناء السلام وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. وقد اجتمع مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ولجنة بناء السلام الأسبوع الماضي لأول مرة لمناقشة الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بينهما، حيث اتفقا على دعم الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات.

إن الانخراط المبكر والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة أمران أساسيان في منع نشوب النزاعات، ولكن يوجد أيضا بعد آخر أوسع. كما أجمعنا على ذلك في عام ٢٠٠٥، فإن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

إننا نشيد بشراكة الاتحاد الأفريقي الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تعزيزها النمو والتنمية المستدامين على أساس الالتزام بالحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وتسوية الصراعات.

”يمكن لزيادة الاستثمار في الوقاية أن تجنبنا تحمل ألم وتكلفة كبيرين“. هذا ما قاله الأمين العام خلال إحدى جلسات المجلس الأخيرة بشأن مسألة ”منع نشوب الصراعات“ (الجلسة ٥٧٣٥). وهو ما زال صحيحا. ويتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، وبطبيعة الحال فرادى الدول الأعضاء، أن تتحمل مسؤولياتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد غانا، بادئ ذي بدء، أن يهنئ نيجيريا على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، وعلى المهارة اللافتة التي وجه بها وفد نيجيريا أعمال المجلس منذ بداية الشهر. ونحن سعداء على نحو خاص برؤيتكم، معالي وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية. كما يود وفد بلدي أن يشيد

في الأسبوع الماضي، عقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري السنوي. ينبغي أن يظل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال الوقاية على رأس جدول أعمالنا.

إن حكومتي تشعر بالارتياح لروح التعاون التي تسود بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الإعداد للاستفتاء في السودان. إن ألمانيا، بوصفها دولة مساهمة بقوات وبشرطة لبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في آن معا، تولي أهمية قصوى لتسوية مبكرة للنزاع في دارفور وللتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة نحو بناء الدولة والدستور في السودان.

تملك الأمم المتحدة، ولا سيما أمانتها العامة، مجموعة كبيرة من أدوات الدبلوماسية الوقائية. لقد تم في الماضي القريب استخدام الوساطة والمسامحة الحميدة والمبعوثين الخاصين وبعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق، وقد رحبنا بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية وساهمنا في أنشطتها عن طريق الصندوق الاستئماني ذي الصلة.

كان إنشاء لجنة بناء السلام خطوة هامة على طريق تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام على نحو أفضل بعملها في مجال منع نشوب الصراعات. في كثير من الحالات في الماضي، كانت عبارة ”بعد النزاع“ تعني ”قبل النزاع“، وكانت البلدان تخرج من النزاعات لتعود إليها عدة مرات، غالبا على مدى عقود من الزمن. إن لجنة بناء السلام تنظر اليوم في مختلف الحالات التي تنذر بالعودة إلى النزاع وقد قامت بعمل قيم منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥.

الصراع، فضلا عن الإعلانات الأفريقية المختلفة لمكافحة الانقلابات العسكرية وغيرها من التغييرات غير الدستورية للحكومات.

والمقصود بهذه المبادرات الأفريقية منع نشوب الصراعات بمعالجة أسبابها الجذرية. وبتلك الطريقة، ينبغي التعبير عن التزامنا بالدبلوماسية الوقائية بالعزم بدون كلل والعمل على تعزيز الديمقراطية الدستورية التي تدعمها الحكومة السياسية والاقتصادية الرشيدة وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والانتخابات الحرة والنزاهة والعدالة الاجتماعية، بما في ذلك التوزيع المنصف للموارد الطبيعية بطريقة غير تمييزية، وتعميق الاندماج الوطني وعلاقات الوثام بين الأعراق. وعلينا أيضا أن نلزم أنفسنا بمعالجة أسباب الصراع الأخرى، بما في ذلك الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر.

إن دور النساء ودور المجتمع المدني في هذا الصدد ينبغي ألا يسمح بهما فحسب بل ينبغي تشجيعهما لضمان عدم تجاهل أي شريحة للمجتمع في جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب الصراعات.

وتستحق المزيد من الدعم الجدي والمائل من المجتمع الدولي المبادرات الأفريقية والترتيبات العملية مثل الترتيب الخاص بقوات الاحتياطي الأفريقية، الذي يهدف إلى جعل الأفارقة على استعداد للاضطلاع بشكل أكثر فعالية للنشر الوقائي للأفراد أو للتدخل في الصراعات بطريقة حسنة التوقيت وفعالة.

وللوفاء بالوعد الوارد في الميثاق بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي ابتلت شعوب العالم في القرن الماضي، تقوم حاجة عاجلة إلى الاهتمام بمنع نشوب الصراعات في جميع أرجاء العالم، وعلى وجه الخصوص في

بالمكسيك على رئاستها المقتردة للمجلس خلال الشهر الماضي.

سيدي الرئيس، إن الورقة المفاهيمية القيمة التي أعدها وفدكم لهذه المناقشة (S/2010/371، المرفق) تسلط الضوء على مختلف المسائل والأبعاد ذات الصلة بمسألة الدبلوماسية الوقائية الهامة، مع إشارة خاصة إلى أفريقيا. وسيحاول وفد بلدي تناول بعضها.

واليوم، فإن انحسار - إن لم تكن تسوية - الصراعات العنيفة الكثيرة التي منيت بها القارة الأفريقية تتيح فرصة لشعوبها وحكوماتها للعمل بالشراكة مع الأمم المتحدة لتكريس اهتمام أكبر للدبلوماسية الوقائية بوصفها استراتيجية لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول، وللحيلولة دون تعرض البلدان الخارجة من الصراعات والأزمات إلى مواجهة الانتكاسات أو حالات التصعيد، وفقا لوضع كل منها.

وبالنسبة لشعوب أفريقيا، فإن منع نشوب الصراعات لم يعد مجرد مسألة سلام وأمن، بل هو أيضا ضرورة إنمائية. وهذا التحول في النموذج يؤكد الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، بالإضافة إلى ما ورد في الصكوك القانونية والمنظمات الإقليمية، مثل المعاهدة المعدلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبروتوكولها المتعلق بآلية الوساطة في الصراع وإدارته وتسويته.

ويلزم المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاء أفريقيا الإنمائيون والأمم المتحدة، مواصلة وتكثيف المشاركة مع أفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لمختلف المبادرات الأفريقية الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية والنهوض بآفاق منع نشوب الصراعات في القارة. وتشمل تلك المبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء

الإقليمية في مجالات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام، بموجب الميثاق، الذي قوبل عموماً بالترحيب بغية المزيد من النظر في تلك اللجنة .

وفي هذا السياق، تؤيد غانا البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم وتتطلع إلى تقديم إسهام بشأن كيفية الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية في إطار منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأطراف الفاعلة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، ووفد نيجيريا على عقد هذه المناقشة المهمة.

إن الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراعات مسائل اكتسبت أولوية متزايدة بالنسبة للمجلس خلال العقدین الماضيين. وهذا أمر منطقي، لأن التكلفة المالية والبشرية لمحاولة تهدئة الصراعات العنيفة تتجاوز بكثير التكلفة المتعلقة بمنع تصاعدها.

وفي حين حقق المجتمع الدولي تقدماً في إدارة الصراع، فإنه لا يزال يكافح لمنع الصراع. وتبدي أفريقيا على نحو متزايد ريادة واضحة بشأن تحديات السلام والأمن في القارة، بما في ذلك منع الأزمات السياسية. كان الاتحاد الأفريقي أول من نشر بعثة لحفظ السلام في بوروندي والسودان والصومال وجزر القمر. كما تدخل باستمرار بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبمساعدة الزعماء الأفارقة، في الوساطة وحل الأزمات السياسية، مثلما فعل في مدغشقر وغينيا والنيجر.

ويبدو هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى جانب الآليات التكميلية في الجماعة الاقتصادية لدول

أفريقيا، التي ترد في الأغلبية الساحقة للحالات المدرجة في جدول أعمال هذا المجلس.

وكان الوقت لنشهد قيمة الدبلوماسية الوقائية من حيث التكلفة التي لا تحصى للانتظار حتى تندلع الصراعات وكونها حينما تنشب، فإنها تستغرق وقتاً طويلاً وأحياناً تضحيات جيل من الشباب قبل أن تتم تسويتها في نهاية المطاف أو مجرد إخضاعها للسيطرة. وباختصار، علينا أن نقيم الدبلوماسية الوقائية على أساس تكلفة عدم القيام ببعض العمل أو عدم القيام بأي عمل لمنع نشوب الصراعات. وحينما تنشب الصراعات، فإنها تؤدي إلى تدمير الاستثمارات وإعاقة التقدم الاجتماعي وتقويض التنمية الشاملة في أي بلد معين أو منطقة.

ولكي ننجح في وضع الدبلوماسية الوقائية على رأس جدول أعمالنا، يجب أيضاً أن نعتنق تحولاً في طريقة التفكير والمفاهيم الجديدة مثل المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، والتطهير العرقي والتحرّيش على ارتكاب تلك الأفعال. وهذا أمر قد أقرّه زعماء العالم في اعتمادهم الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، وهو أيضاً يجد مكانة بوصفه مبدأً تعاقدياً في المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ختاماً، أود أن أشدد على أن الدبلوماسية الوقائية ستؤخذ بجديّة أكثر لو أن الدول والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى سعت إلى إقامة توازن مناسب بين القيم والمبادئ المتنافسة المتمثلة في السيادة والتضامن وعدم التدخل وعدم السلبية والاستقلال السيادي والتكافل العالمي.

وأود أن أذكر بالاقتراح الذي قدمته غانا في اللجنة المعنية بميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى إيجاد سبل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون

بعثات الأمم المتحدة بولايات سياسية للقيام بأعمال الوساطة ومنع نشوب الصراعات وأنشطة بناء السلام.

ويستعمل المجلس أيضا بصورة متزايدة فرض الجزاءات المحددة الهدف كتدبير استباقي لردع الأطراف عن اختيار أعمال العنف لحل الصراعات. ويجب على المجلس استعمال كل هذه الأدوات القوية بشكل أكثر استباقا وانتظاما - ويقترح وفدي - بمزيد من الاقتناع. (تكلم بالفرنسية)

ثالثا، يسعد كندا أن تنوه بالتطورات الأخيرة الملحوظة لمنظومة الأمم بشأن الإجراءات المتسقة المتكاملة. وترحب كندا بالاستراتيجية المشتركة بشأن المسائل الجنسانية والوساطة التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وكذلك بالجهود التي يبذلها الأمين العام والدول الأعضاء لتحقيق المشاركة الكاملة والمؤثرة للنساء في عمليات السلام.

وتقر كندا أيضا بأهمية التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنشر مستشاري السلام والتنمية وكذلك الدور الإيجابي الذي تضطلع به وحدة دعم الوساطة بالعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وحالما تصبح الحالة متفجرة، لن تحقق الأمم المتحدة إمكاناتها الكاملة في مجال الدبلوماسية الوقائية إلا باستخدام جميع مواردها من خلال اتخاذ إجراء منسق.

ويجب تعزيز القدرات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الأخرى. والأمر الأساسي على وجه الخصوص هو تعزيز الجهود المبذولة لفك عرى الصلات القائمة فيما بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وكذلك دعم سيادة القانون وتعزيز قدرات الوساطة.

غرب أفريقيا ونهج أخرى محلية وإقليمية للدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك مبادرات المجتمع المدني، واعداد الكثير في مجال وقف الصراعات العنيفة قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة.

ونرى أنه لا بد أن يواصل المجلس دعم هذه الجهود والوفاء بمسؤوليته عن الدبلوماسية الوقائية. وفي بيان رئاسي صدر في عام ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/8)، أعلن المجلس عزمه البقاء منخرطا قدر الإمكان في جميع مراحل الصراع، بما فيها ما يتعلق بدعم الوساطة باعتبارها وسيلة هامة لتسوية المنازعات سلميا، قبل أن تتطور إلى نزاع عنيف.

وتعتقد كندا أن ثلاثة مجالات تحديدا تستحق اهتمام المجلس وهي: الإجراءات الوقائية والإجراءات الاستباقية والإجراءات المتكاملة والمتسقة. أولا، تتطلب الإجراءات الوقائية وخاصة الدبلوماسية الوقائية، إنذاراً مسبقاً بأن هناك خطراً لنشوب أعمال عنف ومعرفة الأسباب الجذرية المحتمل وطبيعته. وربما الأهم من ذلك، أنه يتطلب ترجمة المعلومات القيمة إلى تحليل ملموس واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

وما ينقص المجتمع الدولي حقا هو الوسائل المتسقة للربط بين التحليل والسياسات - أي مقارنة البيانات بالتحليل الفعال وربط تحليل الإنذار المسبق على وجه السرعة بالاتجاه الفعال في مجال السياسات. وقد قام مجلس الأمن أحيانا بعمل هذا الفراغ، لكن يمكنه تحسين إسهامه في الدبلوماسية الوقائية بزيادة اهتمامه بالعلاقة بين التحليل وتوجيه السياسات.

ثانيا، تدعو كندا مجلس الأمن إلى أن يكون أكثر استباقا. وفي تقريره عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) (S/2008/18)، حدد الأمين العام نهجا شاملا لمنع نشوب الصراعات. وتؤيد كندا تأييدا تاما نماذج الإجراءات الاستباقية التي قام بها المجلس والواردة في التقرير، بما فيها نشر

كندا ملتزمة بدعم السلام والأمن على الصعيد العالمي. وقام القادة في مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الثمانية بتأييد إعلان مسكوكا. وقامت كندا أيضا بدعوة القادة الأفارقة الرئيسيين إلى مؤتمر القمة ليس لمناقشة التنمية فحسب، بل أيضا لمناقشة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ويحدد إعلان مسكوكا مجموعة من ثلاث مبادرات مترابطة تهدف إلى تعزيز نظم الأمن المدني، وعلى وجه التحديد: التعزيزات المدنية لإجراءات تحقيق الاستقرار وبناء السلام وسيادة القانون؛ وتعزيز القدرة في مجال الأمن البحري؛ وعمليات الشرطة الدولية في مجال السلام. وأخيرا، تهدف هذه المبادرات الثلاث لمجموعة الثمانية إلى تقليص انعدام الاستقرار المتعلق بالصراع، وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة القرصنة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والمساعدة في إيجاد بيئة مؤاتية للنمو والاستثمارات والتطور الديمقراطي وهي بذلك ترمي إلى تعزيز السلام والأمن، بينما تعترف بأنه من الأفضل إيجاد الحلول لمشاكل القارة الأفريقية في أفريقيا نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما قلت سابقا، لا يزال يوجد عدد من المتكلمين في قائمتي، لذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.